الفصل الأول

الرأسمالية والنهب الاقتصادي

obeikandl.com

obeikandl.com

الرأسمالية والنهب الاقتصادي

الليبرالية الجديدة – أو الرأسمالية فى صورتها الجديدة – تعنى الحرية ، أو التحرر ، أى :انعدام الإجبار ، وتوافر الإرادة وحرية الاختيار ، إلا أن الليبرالية التى تفرضها الدول المتقدمة على الدول المتخلفة (النامية) تنطوى على علاقة سيطرة وهيمنة من الخارج ، وعلى استبداد وتقييد للحريات فى الداخل !

لقد أُجبرت الدولَ المتخلفة على تطبيق المبادئ الليبرالية من خلال برامج التثبيت والتكييف الهيكلى ، التى فرضها الدائنوان (الدول المتقدمة) وصُندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى على الدول المدينة (المتخلفة) . وقد تطلَّب تطبيقُ المبادئ الليبرالية الجديدة غيابَ الديمقراطية ، وحقوق الانسان فى الدول المتخلفة ، لأن ذلك هو الإطار الضرورى لتطبيق هذه المبادئ نظرا لفداحة الآثار التى تحلِّق بالفقراء ، ومحدودى الدخل من جرّاء تطبيقها ، فى حين أن إشاعة الديمقراطية بمعناها الحقيقى كفيل بأن يُعرقل أو يَحد من تطبيق أغلب عناصر برامج الليبرالية الاقتصادية الجديدة .

إن ظهور الليبرالية الجديدة فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا كان بسبب المشكلات المزمنة التى عانت منها الرأسمالية منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين. وتتمثل أهم هذه المشكلات فى : (التضخم ، تزايد الدين المحلى ، تراجع النمو الاقتصادى ....الخ) ، وعجزت الأفكار الكينزية عن أن تجد الحلول اللازمة لمثل هذه المشكلات ، لذلك ظهرت الأفكار الليبرالية لمحاولة وضع الحلول لمثل هذه المشكلات ، لذلك فإن الليبرالية الجديدة هى رؤية غربية لإدارة أزمة الرأسمالية . وقد ساعد على انتشارها انهيار الشيوعية ،

وانحسار الأفكار الاشتراكية ، الذى بلغ ذروته بأنهيار الاتحاد السوفيتى ، ودول شرق أوروبا عام 1990م .

إن الواقع يؤكد أنه رغم مرور أكثر من ثلاثين عاما ، فإن السياسات الليبرالية الجديدة التى طبقتها الدول الرأسمالية لم تنجح فى مواجهة أزمة الرأسمالية المعاصرة . بل إن المشكلات الاقتصادية أصبحت أكثر تعقيدا وأكثر انتشارا وانتهى الأمر بأنفجار أكبر كارثة مالية حلت بالدول الرأسمالية والعالم أجمع عام 2008م ، ومازالت آثارها السيئة سائدة حتى الآن (بداية 2010م) . لقد أجبر الدائنون ومعهم صُندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، الدولَ المتخلفة على الامتثال لمبادئ الليبرالية الجديدة ، تحت شعار التكييف والتصحيح الهيكلى والانفتاح والتوجه للخارج ، وإلا فلن يعاد جدولةُ ديونها الخارجية ، ولن تحصل على أية مساعدات ، أو قروض أجنبية !

والسؤال الهام : هو هل يمكن لمبادئ الليبرالية الجديدة أن تنجح فى علاج الأوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية المتردية فى الدول المتخلفة ، بينما فشلت هذه المبادئ فى علاج مثل هذه المشكلات فى الدول المتقدمة التى ابتدعت هذه المبادئ الليبرالية الجديدة؟.

إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب بيان الدور التاريخي للرأسمالية في النهب الاقتصادي للأمم والشعوب عبر المراحل التاريخية المختلفة ، كما تتطلب الإجابةُ أيضا بيانَ كيف نجحت الرأسمالية في إعادة السيطرة على الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال السياسي من احتلال الدول الرأسمالية ، وهذا ما سوف نوضحه في المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الرأسمالية والنهب الاقتصادى للشعوب .

المبحث الثانى : إعادة السيطرة على العالم الثالث .

المبحث الأول

الرأسمالية والنهب الاقتصادى للشعوب

منذ أن نشأت الرأسمالية كنظام عالمي، وهي تسعي دائما لأن تُخضع العالم أجمع لمتطلبات نموها وشروط حركتها .وكان "تكييف" الأجزاء غير الرأسمالية في مختلف أنحاء المعمورة لكي تتلاءم مع الحاجات المتغيرة والأزمات المختلفة للمراكز الرأسمالية شرطا ضروريا ، ولازما لاستمرار بقاء الرأسمالية وديمومة نموها.وتلك حقيقة راسخة تعلمنا إياها دروس التاريخ ، والتأمل الواعى فى المراحل المتتابعة التى سار فيها تطور الرأسمالية العالمية منذ ظهورها ، وحتى الآن . فكل مرحلة من هذه المراحل كانت تقابلها درجات ، ونوعيات معينة من عمليات التكييف التى فرضتها الرأسمالية العالمية على مختلف أنحاء العالم ، وبخاصة العالم الذى نسميه الآن بالمتخلف . ومن خلال عمليات التكييف هذه ، كان يفرض على البلاد المختلفة مجموعة محددة من الوظائف التى تؤديها استجابة لحاجة المراكز الرأسمالية الصناعية . ولهذا فإن مصطلح "عمليات التكييف" الذى راج مؤخرا فى كتابات المنظمات الدولية ، وعلى الأخص فى كتابات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، لا يشير إلى ظاهرة جديدة، بل فى الحقيقة إلى ظاهرة قديمة ، قدم النظام الرأسمالى نفسه. ومن هنا فإن منطق التحليل العلمى يتطلب منا أن نعرض – ولو بشكل موجز- للتجارب التاريخية لعمليات التكيف الدولية المختلفة التى فرضتها الرأسمالية العالمية إبَّانَ مراحل تطورها المتعاقبة على البلاد المتخلفة ، لكى نستخلص منها الدلالات النظرية والعملية لفهم عمليات التكييف المعاصرة ، التى تحاول الرأسمالية العالمية فرضَها الآن على البلاد المتخلفة فى ظل أزمتها المعاصرة ، ذلك أننا نفهم التاريخ بإعتباره علمَ فهْم الماضى بهدف إمكان السيطرة على المستقبل ، ومن خلال هذا الفهم يجب أن ندرس التاريخ الاقتصادى ، وتاريخ الفكر الاقتصادى ، بل إننا لن نستطيع أن ندرك حقيقة عمليات التكييف الحالية ، وما ترسمه من ليبرالية مستبدة فى الدول المتخلفة ، إلا من خلال الخبرة التاريخية .

وسوف نميز هنا بين خمسة مراحلَ أساسية ، جرى فيها ضغط لا هوادةَ فيه من جانب الرأسمالية العالمية على البلاد المتخلفة ، لتطويع هذه البلاد ، وإخضاعها لشروط نمو الرأسمالية، وحركة تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية الصناعية ، وهذه المراحل هى :

1- مرحلة الكشوف الجغرافية .

2- المرحلة الميركانتيلية (الرأسمالية التِّجارية) .

3- مرحلة الثورة الصناعية .

4- مرحلة الاستعمار .

5- مرحلة الإمبريالية .

أولاً : مرحلة الكشوف الجغرافية :

فى فترة التمهيد لنشأة الرأسمالية ؛ أى : فترة الكشوف الجغرافية [1] التى امتدت من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر ، وهى الفترة التى مهدت لتكوين السوق العالمية فيما بعد ، اندفعت جحافل من التجار والبحارة المغامرين فى أوروبا (أسبانيا.. البرتغال ...) يُعضِّدهم فى ذلك مجموعة من القراصنة والمستكشفين الجغرافيين خارج حدودهم الإقليمية إلى البحار والمحيطات الواسعة ، لكسر حدة السيطرة التِّجارية التى كانت تفرضها الإمبراطورية العثمانية على مبادلات أوروبا مع المناطق الشرقية والأفريقية. ففى ذلك الحين كانت الدول الأوروبية الإقطاعية ، وشبه الإقطاعية – من خلال مدنها التجارية (كالبندقية وجنوة...) – تتاجر مع الشرق ، فتستورد منه العطور والتوابل والحرير والأصواف . ولم يكن لديها ما تقايض به سوى المعادن النفيسة : (الذهب والفِضة) وبعض السلع التافهة المصنعة يدويا . وقد أدى ذلك إلى استنزاف المعادن النفيسة من دول القارة الأوروبية لصالح بلاد الشرق ، وهو الأمر الذى خلق فى أواخر العصور الوسطى الإقطاعية ما عرف "بأزمة الذهب". وكانت المكوس المرتفعة التى فرضتها الإمبراطورية العثمانية على التجارة العابرة فى أراضيها تقلل ، أو تحد من ، أرباح التجار ، وترفع من أثمان السلع المستوردة فى أسواق أوروبا الداخلية . ومن هنا ، استهدفت حركة الكشوف الجغرافية

---

[1] لمزيد من التفاصيل :
رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 118، الكويت ،أكتوبر 1987م .

obeikandl.com

-التى تمت فى هذه المرحلة - هدفين رئيسين : الأول ، هو كسر الحصار التجارى الذى فرضته الإمبراطورية العثمانية ، والثانى ، هو البحث عن الذهب ومصادره بشراهة شديدة . فى ضوء هذين الهدفين ، انطلقت سفن التجار المغامرين ، والقراصنة تجوب البحار ، والطرق المائية المجهولة . وفعلا تمكن عدد من البحارة المعروفين : (فاسكو دى جاما ، وكريستوفر كولومبس ...) - بمؤازرة تمويل ضخم من الأمراء وكبار التجار - من الوصول إلى الهند والعالم الجديد : (أمريكا الجنوبية والشمالية) .

ومن خلال عمليات القرصنة واللصوصية التى امتزجت بها هذه الكشوف الجغرافية ، تمكن الأوروبيون من نهب موارد هائلة من الذهب والفِضة من البلاد المكتشفة ، وتكوين مستعمرات للمستوطنين البيض على المناطق الساحلية ، وإقامة مَحطات تجارية فيها. وهكذا تمكن الأوروبيون من تحويل اتجاهات التجارة الدولية وطرقها لصالحهم ، وتحويل الكنوز المنهوبة إلى عواصم بلادهم . ومن خلال هذه المرحلة التى مثلت فجر الرأسمالية المبكر ، بدأت أولى محاولات تكييف الهيكل الاقتصادى لتلك البلاد ، والمناطق من خلال فرض نمط إنتاج عُبودى ، يقوم على إجبار السكان المحليين على إنتاج بعض المنتجات الزراعية التى كان الطلب عليها قد تزايد فى أوروبا ، مثل : الدخَان والشاى والبن والسكر والقطن والأصباغ ، فضلا عن إجبارهم على السخرة للعمل فى مناجم الذهب والفِضة . ومن المهم هنا ، أن نَعِىَ أن وسيلة تكييف هذه المناطق لمتطلبات القارة الأوروبية ، كانت هى الغزو الحربى ، واستخدام القوة ، والقهر ، والإبادة الجماعية للسكان ، وعمليات القرصنة ، وإراقة الدماء .

المرحلة الثانية : مرحلة الرأسمالية التِّجارية :

المرحلة الميركانتيلية ، أو الرأسمالية التِّجارية ، التى تمتد من منتصف القرن السابع عشر حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وهي التى سيطر فيها رأس المال التجارى الأوروبى على أسواق العالم ، وظهر فيها ما يسمى بالدول القومية ، فقد استطاعت الرأسمالية التجارية - من خلال جماعات التجار المغامرين والشركات الاحتكارية الكبرى (مثل شركة الهند الشرقية ، وشركة الهند الغربية ...) - أن تخضع البلاد المفتوحة لعمليات نهب لا رحمة فيها ، وأن تتاجر فى أحقر تجارة عرفتها البشرية ، وهى تجارة العبيد الذين كانوا يُقتَنَصُون من أفريقيا ، بأبشع وسائل القنص ، ويرسلون وهم مكبلون بالسلاسل إلى مزارع السكر

والدخَان فى أمريكا الجنوبية ، بعد أن أبيد سكانها الأصليون (الهنود الحمر) واستُنزفوا جسديا فى عمليات استخراج الذهب . وقد استطاعت الرأسمالية التجارية- بشركاتها العملاقة ومن خلال ما كونته من إمبراطوريات واسعة - استطاعت أن تكدس أرباحاً ضخمة عن طريق العمل على ترسيخ نمط الإنتاج الاستعبادى ، الذى أرسى دعائمه المستوطنون البيض فى فترة الكشوف الجغرافية ، وأن تتمكن من تشديد اغتصابها للمعادن النفيسة ، وذلك بتعميق استنزاف مناجم الذهب والفضة من المستعمرات ، ومن خلال أساليب الغِش والخِداع والقَهر التى ابتكرتها فى عمليات التجارة: (الامتيازات الأجنبية ، والعقود والاتفاقيات التجارية الجائرة...) ، وكان من شأن ذلك تحقيق موازين تجارية مواتية(ذات فائض) لدول القارة الأوروبية . وبذلك تمكنت الرأسمالية التجارية أن "تشفط" ذهب وفضة المناطق الشرقية والأفريقية والأمريكية (انظر الجدول 1) ، ناهيك عن "الجزية" التى فرضتها على شعوب هذه المستعمرات . والحقيقة ، أن تلك الجبال الشاهقة من الأرباح والثروات - التى كونها التجار المغامرون ، الذين ساندتهم دولهم بشتى الطرق - وفرت أحد المصادر الهامة للتراكم البِدائى لرأس المال فى مرحلة الثورة الصناعية. وهكذا تمكنت الرأسمالية التجارية من تكييف وتطويع مناطق عبر البحار من خلال رأس المال التجارى ، الذى كان قد نما وتطور فى هذه الفترة ، وهو يقطر دما ، وتفوح منه رائحة السرقة، والنِّخاسة، والغش ، والخداع !!

المرحلة الثالثة : مرحلة الثورة الصناعية :

خلال فترة الثورة الصناعية الممتدة بين النصف الثانى من القرن الثامن عشر،حتى سبعينيات القرن التاسع عشر ، استمرت المراكز الرأسمالية فى تطويع ، وتكييف المناطق المسيطر عليها، لكى تتمشى مع الحاجات المتغيرة الجديدة لتطور الرأسمالية الصناعية ، فلم تعد حاجة الرأسمالية مقصورة على السكر، والدخان ، والتوابل ، والرق ، والمعادن النفيسة ، بل اتسعت لتشمل المواد الخام التى تلزم لاستمرار دوران عجلات الصناعة ، والمواد الغذائية (القمح واللحوم والزبد ...) التى تلزم لإطعام سكان المدن والعمال الصناعيين . ومن ناحية أخرى،سرعان ما أدى النمو الهائل - الذى حدث فى المنتجات الصناعية بفضل ثورة الماكينات - إلى ظهور الحاجة إلي البحث عن منافذ إضافية لهذه المنتجات خارج الحدود

القومية للرأسمالية الصناعية المحلية . وقد لعبت "ثورة المواصلات" – النقل البحرى ، والسكك الحديدية – وما أتاحته من اتصال بأبعد مناطق العالم ، دوراً خطيرا فى فتح هذه المناطق، وغزوها بالمنتجات الصناعية الجديدة . وتشير بعض المصادر ، إلى أن التجارة توسعت خلال الفترة 1820م-1900م بمعدل أسرع بكثير من معدل نمو الإنتاج الصناعى، إذ تضاعفت إحدى وثلاثين مرة فى تلك الفترة . وكانت سرعة التجارة فى المواد الخام ، تتواكب مع سرعة التجارة فى المنتجات المصنعة (انظر الجدول 2) . ثورة الماكينات إلى ظهور الحاجة للبحث عن منافذ إضافية لهذه المنتجات خارج الحدود القومية للرأسمالية الصناعية المحلية . وقد لعبت " ثورة المواصلات " – النقل البحرى والسكك الحديدية –

جدول رقم (1)

تطور قيمة الذهب التى نهبت من دول أمريكا الجنوبية خلال مرحلة الكشوف الجغرافية والرأسمالية التجارية (1500م-1800م)

الدولة المنهوبة	الفترة	مليون مارك ذهبى
المكسيك والهند الغربية	1521-1500	100
	1547-1522	80
	1700-1548	152
	1800-1700	300
بيرو	1600-1534	230
	1700-1600	450
	1800-1700	370
نيوجرنادا	1600-1537	200
	1700-1600	680
	1800-1700	780

شيلى	1600-1500	130
	1700-1600	100
	1800-1700	240
البرازيل	1720-1701	150
	1740-1721	490
	1760-1741	816
	1780-1761	580
	1800-1781	380

المصدر : أرنست كيمل- تاريخ المالية ، دار الاقتصاد ، برلين **1966** ، ص**232**.

وما أتاحته من اتصال بأبعد مناطق العالم ، ثورة الماكينات إلى ظهور الحاجة إلي البحث عن منافذ إضافية لهذه المنتجات ، خارج الحدود القومية للرأسمالية الصناعية المحلية . وفى هذه المرحلة أرسيت دعائم تقسيم العمل الدولى غير المتكافئ بين البلاد الرأسمالية الصناعية، والمستعمرات وأشباه المستعمرات . فى ضوء التفاوت الحاد الذى برز بين درجة التطور فى قوى الإنتاج فى البلاد الأوروبية ، التى دخلت مرحلة الثورة الصناعية ، وبين البلاد الأخرى عبر البحار ، فى أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية تلك التى ظلت تراوح مكانها ، وما زالت تعيش فى حالة سابقة على الرأسمالية ، وفى ضوء التنافس الضارى على التصدير الخارجى، وفتح الأسواق الخارجية بالقوة ، وجدت مجموعة البلاد الأخيرة نفسها أمام جحافل ضخمة من المنتجات المصنعة الرخيصة نسبيا ، التى تنافس بشدة الإنتاج المحلى. وقد أدى ذلك إلى دمار الإنتاج الحرفى الداخلى ، ومن الآن فصاعدا، سيفرض على هذه البلاد نمط جديد للتخصص ، تقوم بمقتضاه بإنتاج المواد الخام ، الزراعية والمنجمية ، على أن تستورد فى مقابل ذلك المنتجات المصنعة فى الغرب الرأسمالى ، وأن تتبع فى ذلك سياسة الباب المفتوح ، أو التجارة الحرة . وبذلك أدمجت مناطق وراء البحار ، والتى كانت مكتفية ذاتيا ، وذات بنيان إنتاجى متنوع ، أدمجت فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، لكى تكون منبعا لإنتاج وتوريد المواد الخام ، والمواد الغذائية وسوقا واسعة لتصريف فائض الإنتاج السلعى الصناعى ، الذى كانت

تضيق عن استيعابه الأسواق المحلية للرأسمالية الصناعية الغربية ، ومنذ تلك اللحظة التاريخية ، سيتحدد مركز وقوة كل بلد فى النظام الرأسمالى العالمى بدرجة نموه وتفوقه على الآخرين فى التجارة العالمية ، وبموقعه فى نظام التخصص ، وتقسيم العمل الدوليين .

وهكذا ، تحت تأثير ليبرالية حرية التجارة التى فرضت بالقوة على هذه البلاد (حالة مصر إبان عصر محمد على ، وحالة الهند فى منتصف القرن التاسع عشر أمثلة نموذجية على ذلك) ، يحدث تحول جذرى فى بنيانها الإنتاجى، والاجتماعى، وموقعها فى الاقتصاد العالمى ، وهو تحول سيباشر تأثيرا خطيرا على المراحل اللاحقة لتطورها ، وإلى هذه اللحظة الراهنة .

ومهما يكن من أمر، فإنه تجدر الإشارة إلى أن وسيلة تكييف، وتطويع وإخضاع الدول المتخلفة لسيطرة الدول الرأسمالية، وفرض سياسة الباب المفتوح (سياسة حرية التجارة) كانت بالقسر أحيانا، ومن خلال الامتيازات الأجنبية والاتفاقيات التجارية الجائرة فى أحيان أخرى!

المرحلة الرابعة : مرحلة الاستعمار :

وعندما دخلت الرأسمالية مرحلة الاحتكار ، حيث زادت درجة تركز الإنتاج ورأس المال، وأخذت المؤسسات الصناعية الكبيرة تزيح من أمامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منهية بذلك عصر رأسمالية المنافسة ، برزت قوة رأس المال المالى ، وهو رأس مال تسيطر عليه البنوك ويستخدم فى الصناعة . فلم تعد مهمة البنوك مجرد التوسط لجمع المدخرات وإعادة إقراضها لمن يريد مكتفية فى ذلك بقيمة فروق أسعار الفائدة (الدائنة والمدينة) ، بل "غدت احتكارات قوية تجمع تحت أيديها الجزء الأكبر من رأس المال النقدى للجماعة ، وتتحكم فى جانب من وسائل الإنتاج، ومصادر المواد الأولية ، وبذلك دخلت البنوك فى عملية الإنتاج ، ونفذت إلى الصناعة ، وامتزج رأس مال البنوك برأسمال الصناعة ، مكونا أقلية مالية هائلة القوة الاقتصادية ".

جدول رقم (2)

تطور التجارة العالمية فى المواد الخام والمنتجات المصنعة

خلال الفترة 1876-1913

(100=1913)

نسبة مئوية

الفتـــرة	التجارة العالمية فى المواد الخام	التجارة العالمية فى المنتجات المصنعة
1880-1876	31	32
1885-1881	38	40
1890-1886	45	45
1895-1891	51	46
1900-1896	60	48
1905-1901	71	63
1910-1906	83	78
1913-1911	97	96
1913	100	100

Source : J.Kuczynski; Studien Zur Geschichte der

Weltwirtschaft, Dietz Verlag Berlin 1952,9.70.

وعند هذه المرحلة تحتدم مشكلة فائض رأس المال داخل البلاد الرأسمالية الصناعية ، وتنشأ الحاجة الموضوعية لتصديره . والفائض هنا نسبى وليس مطلقا ، بمعنى أنه لا معنى ، بأى حال من الأحوال ، أن هذه البلاد تعج بوفرة كبيرة من رءوس الأموال ، ومن ثم لا تحتاج لاستثمارها بالداخل فى الصناعة والزراعة والخدمات، وإنما الفائض يعنى هنا ، أنه إذا استثمر بالداخل، فإنه سيؤدى إلى تدهور معدل الربح . وهنا يسعى الرأسماليون للبحث عن مجالات خارجية للاستثمار يكون فيها متوسط معدل الربح أعلى من نظيره بالداخل.

ولهذا فقد شهدت الفترة 1875م وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى ، سباقا محموما ، ولكن غير متكافئ ، بين الدول الرأسمالية الصناعية فى مجال تصدير رءوس الأموال. ولم تعد بريطانيا وحدها تستأثر بهذا التصدير ، وإنما سرعان ما شاركها فى ذلك فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة (انظر الجدول3).وأصبح البحث عن مغانم جديدة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، من خلال تصدير رأس المال إليها للاستثمار فى مجال إنتاج المواد الخام .. أصبح حقلا للتنافس الضارى بين الدول الرأسمالية الصناعية .

ومع دخول القرن العشرين ، ظهرت رأسماليات أخرى أصبحت تهدد المكانة المسيطرة ، والقيادية التى كانت تحتلها بريطانيا فى المنظومة الرأسمالية العالمية . ذلك أنه لما كان رأس المال الاحتكارى يسعى دائما للتوسع ، فقد سعت هذه الرأسماليات ، بكل ما أوتيت من قوة ، لتبحث لنفسها عن توسع خارجى ، ومناطق للنفوذ تكفل لها السيطرة ، بقدر الإمكان ، على أكبر مساحة ممكنة من الأسواق الخارجية، وعلى مصادر المواد الخام ويفتح أمامها آفاقا جديدة للاستثمار خارج حدودها الوطنية . ولهذا فقد تميزت الفترة الممتدة من العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى بصراع محموم بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق العالم، وضمان السيطرة عليها للوفاء بمتطلبات استمرار

جدول رقم (3)

تطور حركة تصدير رءوس الأموال من الدول الرأسمالية الصناعية

خلال الفترة 1825-1913

الفترة	بريطانيا	فرنسا	المانيا	الولايات المتحدة
1825	2	صفر	صفر	صفر
1855	10	3	صفر	صفر
1876	22	11	2	صفر
1900	40	25	15	2
1913	75	36	35	13

Source ; J Kuczynski,a.a.O.,S.81.

عمليات تراكم رأس المال فى تلك المراكز . فما بالنا إذا علمنا أنه فى عام 1900م كان 90.4٪ من مساحة أفريقيا ، وحوالى 75٪ من مساحة آسيا قد تم اقتسامها بين القوى الاستعمارية ، لكن هذا التقسيم لم يكن متكافئا بين هذه القوى ، وهو الأمر الذى أجج صراعا محموما فيما بينها ، انتهى باشعال الحرب العالمية الأولى – انظر الجدول (4) .

على أن تكييف وتطويع المستعمرات ، والبلاد التابعة على النحو الذى يلبى حاجات تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية الاستعمارية - الحاجة لأسواق التصريف الخارجية، وتأمين الحصول على المواد الخام والسلع الغذائية ، واقتناص الفرص الاستثمارية - كان يتطلب تحقيق مجموعة هامة من التغيرات الجذرية الداخلية ، لأن هذه البلاد كانت تعيش فى حالة سابقة على الرأسمالية ، وتتسم بتخلف شديد فى علاقاتها النقدية السلعية .

جدول رقم (4)

الامبراطوريات الاستعمارية خلال الفترة 1900م-1913م

الدولة الاستعمارية	حجم ما تملكه من مساحة مليون كليو متر مربع			عدد سكان المستعمرات (مليون نسمة)		
	1877	1900	1913	1877	1900	1913
بريطانيا	21.1	27.8	29.7	203.9	352.5	376.7
فرنسا	1.0	3.8	10.5	6.0	44.3	53.4
هولنده	1.7	2.0	2.0	--	14.0	15.5
بلجيكا	--	2.3	2.4	--	14.0	15.5
ألمانيا	--	2.7	3.0	--	12.3	12.3
الولايات المتحدة	--	0.3	0.3	--	8.0	9.7
البرتغال	1.9	2.1	2.1	3.3	8.5	9.3

Source J.Kucznski, a.a.O.,S.78.

وقد تمثلت أهم هذه التغيرات فى إدخال نظام المِلكية الخاصة للأراضى الزراعية، وتعميق تخصص هذه البلاد فى إنتاج بضعة محاصيل نقدية (للتصدير) ، وإلغاء نظام المقايضة، والتوسع

فى استخدام النقود ، وإنشاء نظام نقدى ومصرفى يخضع لآليات نظام النقد الدولى آنذاك (قاعدة الذهب)، والقضاء على نظام الطوائف الحرفية ، وخلق طبقة عاملة أجيرة للعمل فى المناجم، والمزارع، والمشروعات الأجنبية بأجور زهيدة لا علاقة لها بمستوى الإنتاجية ، وفوق هذا وذاك ، العمل على تكوين شرائح وفئات اجتماعية موالية، ترتبط مصالحها مع المستعمر.كما استخدمت سياسة إغراق هذه البلاد في الديون الخارجية (حالة مصر و تونس و الجزائر...)، لإحكام السيطرة عليها ، والتدخل المباشر في شئونها الداخلية ، وفرض الاحتلال العسكري عليها فيما بعد . ومن المؤكد أن تلك التغيرات الجذرية ، وما تمخض عنها من تنظيمات وقوانين، وعلاقات اقتصادية ، واجتماعية وسياسية، أصبحت تتكفل فيما بعد بإعادة إنتاج ، واستمرار تقسيم العمل الدولي اللامتكافئ بين الرأسمالية المسيِطرة ، والبلاد المتخلفة المسيطَر عليها ، وخلقت آليات منظمة ومحكمة لنهب الفائض الاقتصادى ، من مجموعة البلاد الأخيرة وحرمانها من السيطرة على مصادر تراكم رأس المال، وقد اقترن ذلك كله إبان المرحلة الأخيرة بفرض السيطرة المباشرة على البلاد المهيمَن عليها ، أى تحكم المستعمر الأجنبى فى المواقع الأساسية ، والحساسة للاقتصاد المستعمر، من خلال الوجود المباشر فى هذه المواقع . (انظر حالة مصر خلال فترة الاستعمار البريطانى فى الجدول 5) .

ولا شك أن ذلك كله قد ساهم فى التخفيف الجزئى لتناقضات النظام الرأسمالى بالدول الصناعية . فمن ناحية ، أدت هذه التغيرات ، وما نجم عنها من مغانم ضخمة إلى التخفيف من ميل متوسط معدل الربح نحو الانخفاض فى هذه الدول ، وأدت ، من ناحية أخرى ، إلى إمكان تمويل الزيادات التى حدثت فى أجور العمال بالبلاد الرأسمالية الصناعية ، دون أن يكون ذلك على حساب تردى معدل الربح لرأس المال بالداخل ، ومن ناحية ثالثة، ضمنت هذه التغيرات ، للإمبرياليات الرأسمالية ، الحصول على المواد الخام وأسواقاً إضافية لتصريف فائضها السلعى ، وفائض رءوس أموالها.بيد أنه ، فى المقابل كان لهذه التغيرات نتائج مدمرة على مستقبل تطور المستعمرات ، وأشباه المستعمرات ، والبلاد التابعة . فقد تم تشويه بنيانها الانتاجى من خلال نمط التخصص الذى فرض عليها ، وتم "امتصاص" فائضها الاقتصادى ومن ثَمَّ حرمانها ، من مصادرها الذاتية للتراكم ، عبر آليات الاستثمار الأجنبى، وحرية التجارة . وهكذا يمكن القول ، إن الرأسمالية الليبرالية التى ظهرت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر – وكانت تبشر بثورة لا سابق له لقوى الإنتاج – قد قامت على أساس

النمو اللامتكافئ بين مناطق العالم المختلفة ، إلى الحد الذى يبرر الاستنتاج القائل، بأن تقدم الرأسمالية فى بعض البلدان لم يكن ممكنا إلا على حساب دمار الدول الأخرى واستنزافها وإخضاعها لمتطلبات تراكم رأس المال فى الدول الرأسمالية .

وهكذا نلاحظ ، أنه فى الحقبة الاستعمارية تم تكييف ، وتطويع أوضاع البلاد المتخلفة لمتطلبات نمو وحركة تراكم رأس المال فى المراكز الرأسمالية ، من خلال تصدير رأس المال إليها ، وتعميق تخصصها فى إنتاج المواد الأولية ، ومن خلال الاحتلال العسكرى، والسيطرة السياسية ، والإدارية المباشرة على مقدرات هذه البلاد . وسيظل هذا هو الحال خلال فترة ما بين الحربين الأولى والثانية ، وهى الفترة التى تميزت بإعادة تقسيم المستعمرات، ومناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية المنتصرة على حساب القوى الاستعمارية والإمبراطوريات التى انهارت عقب الحرب العالمية الأولى .

جدول رقم (5)

السيطرة المباشرة للاستعمار على الاقتصاديات التابعة

حالة مصر فى فترة الاستعمار البريطانى

(التوسع البريطانى فى شغل المناصب الكبرى)

النظارة	1891-1882	1903-1892	1906-1904
الداخلية	1- مفتش عام البوليس 2- مدير مصلحة الصحة 3- مدير مصلحة السجون	مستشار	
المالية	1- مستشار 2- وكيل 3- مراقب الإيرادات		وكيل
الأشغال العمومية	1- مفتش عام الرى 2- وكيل		1- مستشار 2- وكيل
الحربية	سردار الجيش المصرى		وكيل

الحقانية	مستشار	1- مدعى عام 2- مفتش عام النيابات	
المعارف		سكرتير عام أصبح وكيلا للنظارة	مستشار

المصدر : محمد جمال الدين المساعد ، الاحتلال والحركة الوطنية فى مصر فى أوائل القرن العشرين ، دراسة منشورة فى : المجلة التاريخية المصرية ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة المجلد الثامن والعشرون، 1975، ص98.

ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية ... وكان اندلاعها تجسيما لأزمة كبرى تمر بها منظومة النظام الرأسمالى ، وانعكاسا للتناقض الشديد الذى تفجر بين القوى الاحتكارية فى الدول الرأسمالية الصناعية ، وصراعها الضارى فيما بينها حول المصالح ، ومناطق النفوذ . وما يعنينا ، فى هذه الخصوص ، أنه فى خِضَمّ هذه الحرب وما بعدها ، تعاظمت حركة التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتؤدى فى النهاية إلى انهيار النظام الاستعمارى ، أو بعبارة أخرى ، إلى تدمير نظام السيطرة العسكرية ، والسياسية ، والإدارية المباشرة فى المستعمرات ، وشبه المستعمرات ، والبلاد التابعة . وتحصل بلاد كثيرة على استقلالها السياسى ، وتنفصل عن النظام السياسى للاستعمار العالمى .

والحقيقة ، أن انهيار النظام الاستعمارى قد خلق حالة قلق وذعر شديدين ، بين صفوف الدول الرأسمالية الاستعمارية ، وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

1- إن انهيار هذا النظام قد جرد الدول الرأسمالية الاستعمارية من الأدوات الكلاسيكية التى استخدمتها فى الماضى فى عمليات نهبها لثروات ، وموارد هذه الدول ، مثل الاحتلال العسكرى ، الإدارة الاستعمارية المباشرة لمرافق البلاد ، نظم الامتيازات الأجنبية ، العقود والاتفاقيات التجارية الجائرة .. إلى آخره . ومن هنا جاءت أهمية البحث عن أدوات ، وأساليب جديدة .

2- التعاصر التاريخى بين بدء تطلع وتحفز الدول المتخلفة المستقلة حديثا للنمو ، ورفع مستوى معيشة شعوبها ، وبين التقدم الاقتصادى والاجتماعى السريع الذى كانت قد حققته مجموعة الدول الاشتراكية ، والذى قام على إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج

والاعتماد على التخطيط الشامل كبديل للسوق فى إدارة وتوجيه مجمل العملية الاقتصادية. وكان النجاح الذى حققه نموذج النمو الاشتراكى - الذى بلغ ذروته فى أواخر الستينات - فى غضون فترة قصيرة نسبيا ، مصدر إلهام وجذب لعدد كبير من قادة حركة التحرر الوطنى فى الدول المستقلة حديثا . وهو أمر كان يزعج بشدة الدول الرأسمالية الصناعية .

3- أن الدول الرأسمالية الاستعمارية التى كانت تستنزف الدول المتخلفة بشكل مباشر ومنظم ، لم تعد تواجه هذه الدول كمستعمرات أو بلاد تابعة ، وإنما كدول وطنية تظهر – أو تستطيع على أية حال أن تظهر – كدول مستقلة فى السياسة الدولية وأن تتبع خطا معاديا للاستعمار ، وأن تنتهج نهجا مستقلا فى تنميتها الاقتصادية ، مستخدمة فى ذلك مؤسسات سلطة الدولة للدفاع عن مصالحها الوطنية . كما أن مرارة الكفاح الوطنى الذى خاضته شعوب المستعمرات ، وجسامة ما تحملته من تضحيات فى سبيل الاستقلال السياسى ، قد أدى إلى تكوين خبرات سياسية هامة معادية للاستعمار ولأشكال القهر والاستغلال الأجنبى .

4- أن عددا لا بأس به من قادة حركة التحرر الوطنى : (عبد الناصر ، نكروما ، سوكارنو ... إلخ) فى البلاد المستقلة حديثا قد أدرك ، أن الخروج من معاقل التخلف الذى فرض على هذه البلاد ، إبان مرحلة النهب الاستعبادى والاستعمارى ، سوف يرتبط بتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، وتعبئة الموارد المحلية الممكنة ، وتحريرها من السيطرة الأجنبية ، وتوظيفها لصالح بناء التنمية . وكل ذلك لابد أن يصطدم مع أشكال السيطرة الاقتصادية الأجنبية ، ومع عَلاقات الهيمنة والتبادل اللامتكافئ مع السوق الرأسمالى العالمى . وتحقيق هذه الأمور سيتطلب خوضَ كثيرٍ من المعارك الوطنية على الصعيد الداخلى والعالمى .

5- أنه فى الوقت الذى سقط فيه النظام الاستعمارى ، تعاظمت فيه أهمية البلاد المستقلة حديثا للمراكز الرأسمالية الاستعمارية ، وخصوصا فى مجال تزويدها بالمواد الخام والمعادن وموارد الطاقة (البترول على الوجه الخصوصي) . ناهيك عما كانت تمثله هذه البلاد من أهمية خاصة فى مجال تصدير رءوس الأموال والتصريف السلعى . كما أنه مع تعاظم انتشار النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى والصين، ودول شرق أوروبا ، وفى ضوء

اشتعال الحرب الباردة بين العملاقين ، برزت أهمية كثير من البلاد المستقلة حديثا ، كمواقع حربية واستراتيجية .

المرحلة الخامسة : المرحلة الامبريالية:

لكل هذه الاعتبارات – وربما غيرها – ظهرت الحاجة لخلق أساليب جديدة للتعامل مع مجموعة الدول المتخلفة وتكييفها فى ضوء المعطيات الجديدة التى طرأت على خريطة العالم ، سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا . لقد أدركت الرأسمالية العالمية التى تولت قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، أدركت أن إعادة إنتاج علاقات السيطرة والاستغلال تجاه الدول المتخلفة ، سوف يتطلب أشكالا جديدة ، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المختلفة التى طرأت على علاقات القوى النسبية الفاعلة فى العالم . وكان الوصول إلى هذه الأشكال هو أهم ما عبرت عنه مرحلة الإمبريالية .

يقول الاقتصادى الأمريكى هارى ماجدوف فى كتابه " الإمبريالية من العصر الاستعبادى حتى اليوم " : " ربما كان أهم عامل فى تطوير الاستعمار الجديد هو الدور العالمى الواسع الذى لعبته الولايات المتحدة ، فبعد خروجها من الحرب العالمية الثانية كأقوى دولة اقتصاديا وعسكريا على الأرض ، تزعمت الولايات المتحدة العالم غير الشيوعى ، وأسندت لنفسها مهمة تنظيم وإدارة هذا العالم قدر ما تستطيع عمليا ، وبالنسبة لقادتها وقادة حلفائها أيضا ، كان الخطر الرئيسى الذى يواجه العالم الرأسمالى هو انتشار الشيوعية . لذا أعطيت الأولوية القصوى للحفاظ على استمرارية النماذج التقليدية مع التجارة والاستثمار فى أكبر جزء ممكن من العالم . ومن ثم كان من الضرورى جدا منع الثورات الاجتماعية التى قد تؤدى إلى مصادرة الممتلكات الأجنبية ، أو وضع حد أمام فرص التجارة والاستثمار ، والنفاذ إلى مصادر المواد الخام " . ويعتقد هارى ماجدوف ، أنه لتحقيق ذلك، حَرَصَت الولايات المتحدة فى عالم ما بعد الحرب إلى تطبيق إستراتيجية واضحة ، أهم معالمها:

1- إعادة بناء الدول الأوروبية الغربية كحلفاء فى الصراع ضد الاتحاد السوفيتى (مشروع مارشال) .

2- محاربة الثورات الاجتماعية التى يمكن أن توصد الأبواب فى وجه تجارة الولايات المتحدة واستثماراتها .

3- توسيع مجال نفوذها فى المناطق التى كان حلفاؤها يسيطرون عليها فى الماضى .

4- تقليل النفوذ الذى يمكن أن يحققه الاتحاد السوفيتى من خلال دعمه لحركات التحرر الوطنى المعادية للاستعمار .

وما يهمنا فى هذا الخصوص هو النقطة الثانية فى هذه المعالم الأربعة. إن المعنى الذى تشير إليه هذه النقطة ، هو محاولة تجريد حركات التحرر الوطنى الديموقراطية من محتواها الاجتماعى التحررى المعادى للاستعمار والهيمنة الخارجية ، وتعويق اتجاهها نحو بناء تنمية مستقلة ، بهدف إبقاء هذه البلدان فى إطار النظام الرأسمالى العالمى ضمن موقعها القديم اللامتكافئ ، لكى تكون موضوعا للهيمنة والسيطرة والاستغلال . ومن هنا برزت أهمية التوجيه غير المباشر لاتجاهات التنمية فى هذه الدول ، والتحكم فى العوامل المؤثرة فيها : النظم الاجتماعية والسياسية السائدة ، وعنصر التمويل ورأس المال ، والتكنولوجيا ... إلخ.

والحقيقة ، أن السند الرئيسى الذى استندت عليه الرأسمالية العالمية فى سعيها الدءُوب لتجديد علاقات التبعية والسيطرة على البلاد المتخلفة حديثة الاستقلال ، كان يتمثل فى استمرارية بقاء الهيكل الاقتصادى التابع والمشوه الذى ورثته هذه البلاد من الفترة الاستعبادية والاستعمارية ، وما يرتبط بهذا الهيكل من شرائح ، وقُوى اجتماعية اعتمدت مصالحها وقوتها فى المجتمع على دوام هذا الهيكل . ذلك أن تحقيق التنمية المستقلة بأبعادها المختلفة : اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، كان يضع على قمة جدول أعمال حركة التحرر الوطنى فى هذه البلاد مُهِمَّةَ تصفية هذا الهيكل وتغييره ، الأمر الذى كان يتطلب خوض معارك ضارية فى كل جبهات العمل الوطنى : داخليا وخارجيا ، اقتصاديا واجتماعيا ، سياسيا وثقافيا ... الخ . وهو أمر عجزت عن تحقيقه غالبية الأنظمة ، والقوى الاجتماعية (البورجوازية أساسا) التى تولت مقاليد الأمور فى هذه البلاد عقب تحقيقها استقلالها السياسى . إن استمرار بقاء بنيان الإنتاج المحلى القديم ، وما يرتبه من علاقات اجتماعية وسياسية ، داخليا وخارجيا ، وبخاصة من علاقات تبعية تجارية ومالية وتكنولوجية مع الخارج ، كان هو الأساس المادى الذى استندت عليه الإمبريالية الجديدة فى صدد إحكامها لطوق الاستغلال والهيمنة ، بل ولضرب وتصفية المحاولات المحدودة ، التى تمت فى هذا البلد أو ذاك ، لتحقيق التنمية المستقلة .

ومهما يكن من أمر ، فإننا لو ألقينا إطلالة سريعة على تلال الخبرة التاريخية التى تراكمت فى العقود الأربعة الماضية لنستخلص منها أهم أدوات الإمبريالية الجديدة التى استخدمتها المراكز الرأسمالية الصناعية لاستمرار "تكييف" البلاد المتخلفة ، بعد حصولها على استقلالها السياسى ، لأمكننا رصد الأدوات التالية :

1- سعت الدول الرأسمالية الاستعمارية إلى إيجاد نوع من العلاقات الخاصة الثنائية مع مستعمراتها السابقة . وهى علاقات شملت ترتيبات معينة فى مجال العملة (المناطق النقدية) ، التى سهلت سير وتسوية العلاقات المالية والتجارية فيما بينها ، وترتيبات خاصة فى مجال التفضيلات الجمركية (التعريفة والحصص) لتسويق حاصلات البلاد المستعمرة سابقا. ناهيك عن استمرار العلاقات الخاصة الثقافية والتعليمية والتدريبية .

2- استخدام ما يسمى "بالمعونة الاقتصادية" : المعونات الغذائية،والهبات،والقروض والتسهيلات الائتمانية ، التى كانت تتم فى كثير من الحالات بشروط سياسية باهظة . وكان من نتيجة ذلك نجاح الدول الرأسمالية المانحة فى استقطاب هذه البلاد من ناحية ، وصرف أنظارها عن مهمة تعبئة الفائض الاقتصادى الممكن ، وما كان يتطلبه ذلك من تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، من ناحية أخرى .

3- خلق روابط متينة مع بعض الفئات، والشرائح الاجتماعية ، ورجال الحكم والعسكريين حتى يمكن الاعتماد عليهم فى طريقة اتخاذ القرارات الهامة والمحافظة على الوضع القائم .

4- استخدام أُسلوب المعونات العسكرية التى قدمت لكثير من الأنظمة الديكتاتورية والرجعية لحماية وتأمين الأمن الداخلى لهذه النظم ، وقمع أى حركات ثورية بالداخل ، ودمجها ضمن الاستراتيجية العسكرية للرأسمالية العالمية ، من خلال إقامة القواعد العسكرية ، والدخول فى الأحلاف ، واتفاقيات الأمن المتبادل .

كانت محصلة هذه الأدوات الهامة – التى استخدمتها الدول الرأسمالية الصناعية فى مجال تعاملها مع البلاد المتخلفة ، حديثة الاستقلال فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية – التأثير بشكل واضح فى اتجاهات التنمية فى هذه البلاد التى غلب عليها طابع الليبرالية المفرطة ، وسياسة الباب المفتوح . فاستمرت هذه البلاد مجالا مفتوحا أمام الصادرات الصناعية من

البلاد الرأسمالية ، ومجالا مربحا للاستثمارات الأجنبية ، ومصدراً غنياً ورخيصاً للمواد الخام، ولم تتحقق فيها تنمية ذات بال فى مجال قواها الإنتاجية،وتنويع بنياتها الإنتاجى.

أما فيما يتعلق ببعض الدول حديثة الاستقلال ، التى اختارت طريقا مستقلا للنمو، وهو الطريق الذى عرف خطأ فى أدبيات التنمية آنئذ بمصطلح "طريق النمو الرأسمالى" فإن سياسة الاستعمار الجديد تجاه هذه الدول "المتمردة" لإخضاعها لعمليات التكييف والتطويع، قد تميزت بتعدد الوسائل وبالطابع العدوانى . ففى بعض هذه الدول (حالة مصر مثلا أيام عبد الناصر) اتضح لقادتها أن كثيرا من مشكلات تحقيق التقدم الاقتصادى ، والاجتماعى المستقل ، يمكن أن تحل من خلال انتهاج خط وطنى معاد للاستغلال الأجنبى والمحلى . وقد توصلت بعض هذه الدول إلى حلول قومية ، أزعجت إلى حد بعيد مراكز السيطرة الاستعمارية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ومن أمثلة ذلك ، حل مشكلة نقص رءوس الأموال . فقد تبين لقادة هذه الدول أن حل جزء من هذه المشكلة هو أمر ممكن من خلال تأميم الاستثمارات الأجنبية ، وتأميم الملكيات الكبيرة ، وتخفيض استهلاك الطبقات الغنية ، وترشيد استخدامات موارد النقد الأجنبى ، وزيادة الطاقة الضريبية . كما أن علاج مشكلات الفقر والبطالة ، وسوء توزيع الدخل ، والعمل على زيادة مستوى المعيشة ، لن تتم إلا من خلال جهد وطنى يتجه نحو الإصلاح الزراعى والتصنيع ، وزيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الضرورية : (التعليم .. الاسكان .. الصحة .. الثقافة ...). وكل ذلك يتطلب وضع خطط قومية تعبأ فيها موارد المجتمع الممكنة، وتستخدم فى ضوء نمط محدد للأولويات والأهداف .

وخلال فترة الصعود الذى عاشته إرهاصات هذا النموذج الوطنى للتنمية ، لم تيأس الإمبريالية من تحطيم هذا النموذج ، وإخضاع ، وتكييف ، وتطويع البلاد التى اختارته . واستخدمت فى ذلك شتى الأساليب والمناورات المعقدة ، مستثمرة فى ذلك التناقضات التى فجرها الاختيار الاجتماعى والسياسى لهذا النموذج ، وهى التناقضات التى عجزت الأنظمة السائدة فى هذه البلاد أن تجد لها حلولاً ناجحة تؤمن استمرار المسيرة . ويمكن هنا تقسيم الأساليب التى استخدمتها الامبريالية فى تحطيم هذا النموذج ، ثم تكييفه فيما بعد ، إلى نوعين أساسيين : النوع الأول هو العدون الاقتصادى ، والنوع الثانى هو العدوان العسكرى الصارخ . وقد تمثل العدوان الاقتصادى فى صور شتى ، مثل سحب الخبراء الأجانب من

المشروعات المؤممة ،فرض الحصار الاقتصادى : التجارى والمالى والتكنولوجى ، التأثير فى الأسعار العالمية لصادرات الدولة والطلب عليها، منع القروض والتسهيلات الائتمانية عن الدولة ، ..... إلخ ، وعندما لا تفلح هذه الأساليب ، فإن العدوان العسكرى المسلح ، أو خلق الانقلابات ،والمؤامرات الداخلية ، يصبح أمراً وارداً. (النماذج الواضحة هنا : تجربة عبد الناصر بمصر ، وتجربة نكروما فى غانا ، وتجربة الليندى فى شيلى ...) . وحينما يستخدم الاستعمار الجديد أسلوب العدوان المسلح نكون هنا إزاء حالة تختفى فيها الفواصل والفروق بين الاستعمار الجديد ، والاستعمار القديم !

هذه هى وقائع عمليات التكييف الدولية وأدواتها التى مارستها الرأسمالية العالمية مع الدول المتخلفة ، كما تسجلها أحداث التاريخ وترويها التجارب المأساوية لمجموعة هذه الدول . وهى تجارب كانت الليبرالية الاقتصادية ، التى يضع شروطها المستعمر الأجنبى ، أحد أركانها الأساسية .

obeikandl.com

obeikandl.com

إعادة السيطرة على العالم الثالث

عانت الدول المتخلفة عقب حصولها علي استقلالها السياسي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، من آثار النهب الوحشى لمواردها ، خلال فترة الاستعمار ، الأمر الذى خلق لها صعوبات جمة عندما تهيأت للسير فى طريق التنمية . بيد أنه خلال الفترة 1945م – حتى نهاية الستينيات من القرن العشرين ، وهى الفترة التى شهد فيها الاقتصاد الرأسمالى العالمى نموا مزدهراً ، كان من الطبيعى أن تنال مجموعة هذه الدول رزازاً من هذا النمو بحكم ظروف التخصص، وتقسيم العمل ، وعلاقات الارتباط والتبعية مع هذا الاقتصاد . ولهذا حقق البعض منها ، خلال عقدى الخمسينات والستينات ، درجات لا بأس بها من النمو والاستقرار . فالطلب على صادراتها من المواد الأولية من جانب الدول الرأسمالية الصناعية خلال فترة إعادة تعميرها ، كان معقولاً . وأسعار هذه الصادرات لم تكن قد تدهورت على نحو واضح . وكان العديد منها يملك احتياطيات نقدية لا بأس بها عقب الاستقلال السياسى ، وهو الأمر الذى مكنها من دعم موازين مدفوعاتها وأسعار صرف عملاتها . وكانت قدرتها على الاستيراد قدرة لا بأس بها لتأمين احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية . وآنئذ لم تظهر فيها مشكلات حادة لديونها الخارجية . كما أن ظروف الحرب الباردة التى نشأت بين المعسكرين : الرأسمالى والاشتراكى ، ووقوف المعسكر الأخير إلى جانبها فى قضايا التحرر والتنمية والاستقلال ، قد مكنها من الحصول على موارد إضافية لا بأس بها ، إما فى شكل قروض ميسرة ، ومعونات فنية وتكنولوجية ، وإما فى المساهمة فى تسليحها، وبناء جيوشها الوطنية .

ورغم هذه الظروف المناسبة ، نسبيا ، فى الخمسينيات والستينيات وما حققته مجموعة الدول المتخلفة من نجاحات محدودة في مجال تنميتها ، إلا أنها مع ذلك ظلت تؤلف ذلك القطاع المتخلف من الاقتصاد العالمي . حيث ظلت تفصلها عن مجموعة الدول الصناعية المتقدمة مسافات شاسعة في درجات تطور قوي الإنتاج،وفي مدي مرونة بنيانها الإنتاجي ،وفي مستوي المعيشة ...الخ . كما ظلت هذه الدول ،بهذا القدر أو ذاك، موضوعا للاستغلال

من قبل الدول الرأسمالية الصناعية ، بسبب بقاء علاقات التخصص وتقسيم العمل الدولي، وعلاقات التبادل غير المتكافئ كما هي.

ونظرا للأهمية الخاصة التي احتلتها ، ومازالت تحتلها البلاد المتخلفة ، فى نمو الرأسمالية، كان من الطبيعى أن تكون المحافظة على جوهر تلك العلاقة ، ووظائفها من الأمور الجوهرية، التى لم تتخل عنها المراكز الرأسمالية الصناعية فى فترة الأزمة الهيكلية ، التى تمر بها منذ بداية حقبة السبعينيات وحتى الآن ، مع تكييف هذه العلاقة فى ضوء المتغيرات الجديدة.

ولكن... ما الذى يمكن لنا أن نرصده من معالم جديدة لتلك العلاقة ، بدءا من فترة السبعينيات من القرن العشرين وحتى الآن؟ وما النتائج الإيجابية التى حققتها الدول الرأسمالية الصناعية من تطوير تلك العلاقة؟ وما التناقضات والإشكاليات التى انطوت عليها ؟

يمكن أن نرصد أربعة معالم جديدة ، حققت من خلالها المراكز الرأسمالية الصناعية نتائج إيجابية . وبالقدر الذى تزايدت فيه النتائج الإيجابية لتلك المراكز، كان القدر الذى حوصرت فيه جهود التنمية بالبلاد المتخلفة ، وكان القدر الذى نما فيه التخلف والتبعية فيها. وتتمثل هذه المعالم فى :

أولاً : التدويل الجزئى للطبقة العاملة :

وأول هذه المعالم التى حددت أحد الأساليب الجديدة فى تشديد استغلال البلاد المتخلفة ، هو ما يمكن أن نسميه " بالتدويل الجزئى للطبقة العاملة " داخل محيط النظام الرأسمالى . ونقصد بذلك ، أنه فى ظل الارتفاع النسبى الواضح الذى طرأ على مستويات الأجور المحلية فى غالبية البلاد الرأسمالية الصناعية فى أواخر الستينيات ، بسبب زيادة الطلب على قوة العمل ، ونتيجة لتعاظم قوة نقابات العمال من خلال معاركها الطويلة مع رأس المال ، وبسبب تطبيق الحكومات الرأسمالية للكينزية ... عمدت كثير من الدول الرأسمالية الصناعية إلى مواجهة هذا الارتفاع فى أجور العمال المحليين ، عن طريق الترحيب باستقبال القوى العاملة من البلاد المتخلفة والبلاد الأقل تقدما . ويمكن رصد بداية هذه الظاهرة على نحو ملحوظ ابتداء من العقد السادس من القرن العشرين، وتحديداً منتصف السبعينيات كعلامة لبلوغ ذروتها . فقد رحلت أعداد هائلة من القوى العاملة على اختلاف أنواعها من البلاد المتخلفة ،

والبلاد الأقل تقدما لتزحف إلى بلاد أوروبا وأمريكا هربا من البطالة ، أو بحثا عن فرص أفضل للتوظف . وقد تمكنت الرأسماليات المحلية فى البلاد الرأسمالية الصناعية أن تحصل على تلك العمالة بأجور أقل من أجور العمال المحليين ، فضلا عن عدم تحملها أصلا تكلفة تأهيلها وتدريبها . وقد عمل هؤلاء فى مختلف المهن والحرف، وبالذات تلك التى تتميز بالمجهود الشاق (البناء والتشييد وأعمال النظافة والصناعات الثقيلة وأنشطة الموانى ...) . وقد شكل هؤلاء العمال المهاجرون احتياطيا هائلا فى سوق العمل . ولهذا استخدمتهم الرأسمالية المحلية كسلاح هام فى مواجهة المطالب المستمرة لزيادة الأجور للعمال المحليين .

ويشير التقرير السنوى لعام 1992م عن تنمية الموارد البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى أنه خلال العقود الثلاثة الماضية (1960-1990) هاجر على الأقل 35 مليون فرد من الدول النامية ليقيموا فى دول الشمال الصناعى ، وحوالى 6 ملايين منهم هاجر بطريقة غير قانونية . وهؤلاء الأخيرون اضطروا إلى أن يقبلوا أقل الأجور، وأن يعملوا فى مجالات شاقة يرفضها المواطنون الأصليون فى البلاد التى هاجروا إليها . وقد استوعبت بلاد أوروبا الغربية ، وكندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واستراليا جميع هؤلاء المهاجرين بنسب متغيرة فى الفترة المذكورة . لكن ينبغى أن نلاحظ هنا، أن هجرة الأيدى العاملة من الدول النامية ، إلى دول الشمال الصناعى لم تقتصر فقط على قوة العمل العادى ، بل شملت أيضا استنزاف الكوادر الفنية المتخصصة . حيث فقدت الدول النامية عشرات الآلاف من المهندسين والأطباء والإداريين والعلماء والفنيين وأساتذة الجامعات. وهى الظاهرة التى عرفت تحت مصطلح " استنزاف العقول " .

وطبقا لبعض التقديرات المتاحة ، بلغ حجم العمالة المهاجرة إلى أوروبا الغربية فى منتصف السبعينيات حوالى ستة ملايين عامل ، وكانت أغلبيتهم قد جاءت من إيطاليا، وأسبانيا، وتركيا، والجزائر، وتونس، والمغرب، واستوعبتهم دول أوروبا الغربية الصناعية : ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وسويسرا وهولندا والسويد والنمسا(انظر الجدول رقم 6) .

وإذا نظرنا إلى الصورة التفصيلية للأهمية التى يشغلها هؤلاء العمال الأجانب داخل دول أوروبا الغربية ، فسوف يتضح لنا مدى أهميتهم فى تشكيل هيكل سوق العمالة . وطبقا لبعض المصادر، نجد أنه فى أوائل السبعينيات كانت النسبة المئوية للعمال المهاجرين تمثل فى بريطانيا 6.5٪ أما على المستوى القطاعى ، فمن الملاحظ أن النسب ترتفع بشكل واضح فى بعض

القطاعات والمهن والصناعات . فمثلا ، تشير الإحصائيات ، إلى أنه فى منتصف السبعينيات بلغت العمالة الأجنبية فى ألمانيا الاتحادية حوالى 80٪ بالنسبة للمهن والحرف والصناعات التى تحتاج إلى عمالة عادية غير مؤهلة ، وحوالى 20٪ بالنسبة للحجم الكلى للعمالة الماهرة والمدربة وحوالى 6٪ بالنسبة للعمالة العالية التأهيل . كما أنه فى أوائل السبعينيات كان 40٪ من عمال المصانع فى سويسرا من الأجانب ، بل أنه فى قطاع الفنادق والمطاعم والبناء ، كانت نسبتهم عالية وتتراوح ما بين 50٪ إلى 60٪[1] – انظر الجدول رقم(7).

جدول رقم (6)

العمالة المهاجرة من الدول الأقل تقدما إلى الدول الأكثر تقدما

فى أوروبا الرأسمالية – فى منتصف السبعينيات (ألف عامل)

الدول المصدرة للعمالة		الدول المستقبلة للعمالة	
البلد	العدد	البلد	العدد
إيطاليا	1032	بلجيكا	275
اليونان	275	المانيا	2350
البرتغال	481	فرنسا	1955
أسبانيا	556	هولندا	214
تركيا	710	النمسا	219
يوغوسلافيا	755	السويد	222
الجزائر	454	سويسرا	710
مراكش	200		
تونس	98		
بلاد أخرى	1348		
الاجمالى	5927	الإجمالى	5927

[1] ستيفن كاسلز ، جودولا كوساك ، العمال المهاجرون والبنية الطبقية فى أوربا الغربية ، ترجمة محمود فلاحه، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق 1979، ص114.

obeikandl.com

جدول رقم (7)

العمالة الكلية و الأجنبية فى الصناعات التحويلية السويسرية عام 1969م

المجموعة الصناعية	العمالة الكلية (ألف عامل)	العمالة الأجنبية (ألف عامل)	نسبة الأجانب إلى المجموع الكلى٪
الأغذية والأعلاف	32.7	13.5	41.2
المنسوجات	59.5	31.3	52.6
الملابس والأحذية والبياضات	61.8	38.1	63.2
الخشب والفلين	34.9	13.4	38.3
الورق	18.8	6.9	37.0
الطباعة والرسم والتصوير والكتابة	37.9	9.0	23.8
المطاط والبلاستيك	9.8	4.4	44.9
الكيماويات	36.5	7.8	21.5
المعالجات الحجرية والترابية	24.9	12.9	51.7
صناعات المعادن	91.7	39.3	42.8
الهندسة	188.0	70.3	37.4
صناعات الساعات	61.9	14.9	24.1
المجموع فى الصناعات التحويلية	678.1	270.2	39.8

المصدر : ستيفن كاسلز وجودولا كوساك : العمال المهاجرون والبنية الطبقية فى أوروبا الغربية ، ترجمة محمود فلاحة ، دمشق 1979م ، ص116 .

مع أن الإقامة الطويلة لهؤلاء العمال المهاجرين مع عائلاتهم بدول أوروبا الغربية قد جعل هناك امتزاجا بينهم ، وبين الطبقة العاملة المحلية ، إلا أنهم يعانون من شتى ألوان التمييز التى تمارس ضدهم سواء كان ذلك فى الحقوق السياسية ، أو فى مستويات الأجور ، أو فى مسائل الرعاية الصحية ، والضمان الاجتماعى وظروف الإسكان ، وتعليم الأبناء ... إلخ . كما أن عدداً كبيرا منهم يعمل بشكل موسمى ، أو يومى . كما أنهم أكثر تعرضا للبطالة حينما تطرأ أية أزمة اقتصادية فى البلاد التى يعملون بها [1].

ومع أن ظاهرة التدويل الجزئى لسوق العمل قد مكنت الدول الرأسمالية الصناعية فى عقدى الستينات والسبعينات من الحصول على عنصر العمل بشكل رخيص نسبيا ، مما كان له تأثير واضح فى الحد من ظاهرة هبوط معدلات الأرباح خلال هذين العقدين ، وكبح ظاهرة إرتفاع الأجور ، إلا أن نمو تلك الظاهرة قد وصل الآن إلى حد خطير ، مما جعل كثيرا من حكومات الدول الرأسمالية الصناعية تضع الحواجز والعراقيل أمام استقبال المهاجرين ، بل وتحاول جاهدة إخراجهم خارج الحدود ، وبخاصة بعد استفحال مشكلة البطالة داخل هذه البلاد فى السنوات الأخيرة . على أن الأمر الأكثر خطورة فى هذا السياق ، هو أن الاتجاهات النازية والفاشية والعنصرية التى بدأت تستفحل فى بعض دول غرب أوروبا (الأمثلة الواضحة هنا ألمانيا وفرنسا) حيث أخذت تتوجه بعنفها ووحشيتها إلى هؤلاء العمال الأجانب ، والاعتداء عليهم بشكل وحشى ، وإحراق مناطق تجمعاتهم ، وتصويرهم – فى ضوء وعى زائف يجرى ترويجه الآن بشكل واسع من خلال الأحزاب اليمينية والعنصرية – على أنهم سبب البطالة ، وتردى مستوى معيشة العمال المحليين .

ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن هذه الدول وإن قامت مؤخرا بتغيير قوانين الهجرة والإقامة فيها ، لكى تحد من ظاهرة العمالة المهاجرة إليها ، لكنها فتحت الأبواب – فى حدود معينة – أمام استقبال العمالة ذات المهارات العالية، ووضعت كثيرا من الشروط الخاصة بالمؤهلات وببعض المهن . كما سمحت بالهجرة لمن يملكون حدا أدنى من رأس المال .

---

[1] رمزى زكى ، الليبرالية المستبدة ، سينا للنشر ، الطبعة الأولى ، 1993م ،ص46.

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 1992م (ص58) أنه ترتب على القيود التى تفرضها الآن الدول الرأسمالية الصناعية على هجرة العمالة ، أن الدول النامية تحرم الآن من دخل سنوى لا يقل عن 250 بليون دولار على الأقل .

حقا ، أن أحدا لا يشك فى أن البلاد التى هاجرت منها هذه العمالة قد استفادت من هذه الهجرة ، لأنها قللت إلى حد ما من حدة البطالة داخلها ، فضلا عن التحويلات النقدية التى قام بها هؤلاء المهاجرون إلى بلادهم ، إلا أن هناك العديد من الخسائر التى لحقت بالدول النامية من جراء هذه الهجرة وتتمثل فى :

1- تفريط هذه البلاد فى شطر مهم من قواها العاملة - وجزء منها غالى التكلفة- والإعداد والتدريب . وهذا ما نلحظه على حالة أفريقيا . " فمع حلول عام 1987م كان ثلث السكان من ذوى المهارات قد انتقل إلى أوروبا . وفقد السودان جزءا من عماله المهنيين : 17٪ من الأطباء وأطباء الأسنان ، 20٪ من هيئات أساتذة الجامعات ، 30٪ من المهندسين ، و45٪ من المسَّاحين – وهذه الهجرة تخفض من قدرة أفريقيا على تدريب أجيال جديدة من المهنيين – (ص 57 من تقرير التنمية البشرية لعام 1992م) .

2- الخَسارة التى لحقت بهذه البلاد من الناتج الذى كان يمكن إنتاجه فى حالة عدم هجرة هؤلاء . إذ يتعين أن نخصم حجم هذا الناتج من حجم التحويلات ، وحينئذ قد لا تبدو صورة التحويلات زاهية كما تصورها الإحصاءات (طبقا لدراسة أجريت فى المكسيك تبين أن المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية من العلائلات الزراعية يحولون فى المتوسط 974دولار فى مقابل 411 دولار كان من الممكن أن يحققوها فى المكسيك – نفس المصدر – ص 56) .

ثانياً : الشركات العابرة للقارات :

وثانى هذه المعالم التى برزت فى حقبة الليبرالية الجديدة ، واستطاعت من خلالها المراكز الرأسمالية المتقدمة أن تشدد من استغلالها للبلاد النامية قد تمثلت فى ذلك الغزو الواضح الذى مارسته – وما تزال – الشركات الاحتكارية دولية النشاط لمواقع الاستثمار المختلفة بالبلاد النامية . ففى ضوء الاتجاه الذى سجلته معدلات الربح فى قطاعات الإنتاج المادى للانخفاض داخل البلاد الرأسمالية الصناعية ، وما عبر عنه هذا الاتجاه من وجود أزمة

واضحة فى تراكم رأس المال، بدأت كبريات الشركات تعطى لنشاطها الخارجى (خارج بلادها الأم) أهمية محورية ، باحثة فى ذلك عن متوسطات أعلى لمعدل الربح فى بلاد العالم الثالث . وكانت انطلاقة تلك الشركات منذ سبعينيات القرن الماضى على صعيدها العالمى ، وما حققته من أرباح ضخمة فى مختلف المجالات والأماكن ، هى بداية تعميق ظاهرة التدويل. وقد تمثل نشاط هذه الشركات داخل البلاد النامية فى ثلاثة أشكال رئيسية هى :

1- الاستثمار فى المجال الصناعى ، وبخاصة تلك الفروع الصناعية التى كانت تعانى من ضعف فى معدلات ربحها بالبلاد الرأسمالية الصناعية ، بسبب : ارتفاع أجور العمال المشتغلين فيها ، وبسبب التكلفة الناجمة عن تلوث البيئة ، وبسبب ما تحتاج إليه من موارد ضخمة للطاقة ولعمالة كثيفة. وتتمثل تلك الفروع فى الصناعات الثقيلة ، كالحديد والصلب والآلُمِنْيم والبتروكيماويات ، وفى الصناعات التجميعية ، مثل صناعة السيارات والسلع الكهربائية ، والإلكترونية ، وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ... إلخ . وهنا استفادت تلك الشركات من موارد الطاقة الرخيصة فى البلاد النامية ، ومن مواقعها الجغرافية الحساسة ، ومن قربها من أسواق التصدير الواسعة، ومن أسعار الأراضى الرخيصة ، ومن الرخص النسبى الواضح فى أجور العمال المحليين . يكفى فى هذا الصدد أن نعلم ، أنه طبقا لبعض التقديرات ، أنه بينما كان متوسط أجر العامل فى الساعة فى صناعة المنسوجات فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام 1975م يقدر بحوالى 8.87دولار، كان هذا المتوسط فى فروع الشركات الأجنبية بالبلاد المتخلفة حوالى 1.74 دولار، مما يعنى أن العامل فى البلد المتخلف لا يحصل إلا على 20٪ من أجر زميله العامل فى الولايات المتحدة الأمريكية . كما أن متوسط عدد ساعات العمل فى الأسبوع فى فروع تلك الشركات بالخارج يزيد كثيرا عن نظيره فى بلادها الأم . فعلى سبيل المثال ، بينما كان هذا المتوسط فى عام 1975م فى صناعة الملابس الجاهزة فى كوريا الجنوبية هو 52.9 ساعة فى الأسبوع ، كان هذا المتوسط فى الولايات المتحدة 35.1 ساعة ، وفى ألمانيا الاتحادية 38.8 ساعة – انظر الجدول رقم (8) .

جدول رقم (8)

متوسط ساعات العمل فى الأسبوع وأجر العامل فى الساعة فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فى البلاد النامية والبلاد الرأسمالية المتقدمة عام 1975م

الدولة	متوسط عدد ساعات العمل فى الاسبوع		متوسط أجر الساعة بالمارك الألمانى الغربى	
	صناعة المنسوجات	صناعة الملابس الجاهزة	صناعة المنسوجات	صناعة الملابس الجاهزة
كوريا الجنوبية	51.1	52.9	0.77	0.56
هونج كونج	48.0	—	1.40	1.28
اليونسان	43.6	41.6	2.75	2.38
مالطا(1972)	41.1	41.7	1.36	1.28
اليابان	39.8	40.0	5.47	4.59
المانيا الاتحادية	39.7	38.8	8.21	7.38
الولايات المتحدة	39.2	35.1	8.37	7.85

المصدر : فولكر فروبل ، يورجن هاينرش ، اوتوكربيه ، التقسيم الجديد للعمل الدولى ، دار نشر راين بيك، هامبورج ، المانيا ، 1977م ، ص256 .

2- أما الشكل الثانى فقد تمثل فى ذلك الغزو - اللافت للنظر ، الذى مارسته كبريات البنوك الأجنبية دولية النشاط - للبلاد النامية من خلال فتح فروع تابعة لها فى تلك البلاد[1]. وقد أصبحت هذه البنوك تسيطر على نسب هامة من الودائع الموجودة بالجهاز المصرفى داخل هذه البلدان . والغريب فى الأمر ، أن تلك البنوك التى جاءت تحت دعوى جذب المدخرات ورءوس الأموال ووضعها فى متناول قطاعات الاقتصاد القومى ، سرعان ما تبين فى النهاية أنها ليست إلا "بالوعات" ممتدة بينها وبين أسواق رأس المال فى العالم الخارجى . ومن الثابت أيضا، أن البلاد المتخلفة قد خسرت كثيراً من وراء نشاط هذه

[1] رمزى زكى ، اللبرالية المستبدة ، مصدر سابق ، ص 48 .

البنوك داخل أراضيها . ودع عنك هنا ، تلك الاعتبارات الساذجة التى يقولها البعض، دفاعا عن هذه البنوك ، بأن نشاطها قد أدى إلى تحسين مستوى الخدمة ، وإدخال بعض فنون التكنولوجيا والإدارة الحديثة فى الجهاز المصرفى ، فهى ادعاءات هزيلة لا تصمد أمام حقائق الخسائر التى تحملتها البلاد النامية .

إن فروع البنوك الأجنبية فى الدول النامية تركز اهتمامها على تمويل شراء العقارات ، والسيارات ، وغيرها من السلع الاستهلاكية . أما مساهمتها فى تمويل الأنشطة الصناعية والزراعية فهى محدودة للغاية إن لم تكن منعدمة تماماً . بل إن بعضها يركز اهتمامه على تمويل الواردات من دولته الأم إلى الدولة النامية التى يعمل بها .

3- أما الشكل الثالث فقد تمثل فى قيام الشركات الاحتكارية- دولية النشاط - بفتح فروع لها بالمناطق الحرة التى أنشأها عدد لا بأس به من البلاد النامية . والمنطقة الحرة بحسب تعريفها ، هى : عبارة عن منطقة جغرافية تتبع دولة ما ، ولكنها من الناحية الاقتصادية تتبع السوق الرأسمالى العالمى ، من حيث عدم خضوع النشاط فيها للنظم والقوانين النقدية ، والضريبية ، و التجارية ، للاقتصاد المحلى الموجودة فيه. وفى ضوء المزايا العديدة التى قدمتها المناطق الحرة لرءوس الأموال الأجنبية ، مثل: العمالة الرخيصة ، والإعفاءات الجمركية والضريبية ، والأراضى المنخفضة السعر، وعدم التقيد بضوابط مكافحة التلوث، وتوافر الطاقة ، وخدمات البنية الأساسية ...إلخ ، فى ضوء ذلك قامت كثير من الشركات الصناعية الكبرى بالبلاد الرأسمالية بنقل جانب من أنشطتها الإنتاجية إلى تلك المناطق ، فأقامت فروعا لها ، غلب عليها طابع التجميع لمكونات السلعة التى تنتج أجزاؤها الرئيسية فى البلد الأم التابعة لها هذه الشركات . (ومن أمثلة ذلك تجميع السيارات والسلع الكهربائية والإلكترونية ... إلخ) . وتكون مهمة المنطقة الحرة هنا ، هى استقبال مكونات السلعة ، ثم تجميعها وتغليفها (وفى حالات أخرى تصنيع بعض الأجزاء الهامشية من مكونات السلعة) ثم إعادة تصديرها إلى مراكز هذه الشركات ، أو إلى السوق العالمى ، وقد تمكن كثير من الشركات الصناعية ، دولية النشاط أن يحقق من وراء ذلك معدلات للربح تفوق –فى متوسطها- ذلك المعدل الذى تحققه فى بلادها الأصلية . وفى هذا السياق برزت مجموعة من النمور الأربعة الآسيوية : (كوريا الجنوبية ، هونج كونج ، سنغافورة ، تايوان) والدول الأخرى المصنعة حديثا (المكسيك

والأرجنتين..) . بيد أنه يلاحظ ، أن المناطق الحرة التى أنشئت فى بلدن أخرى (حالة مصر مثلا) قد تحولت لأن تكون بمثابة مخازن للبضائع الجاهزة الصنع وكمحطات لتجارة الترانزيت . كما أنها فى حالات أخرى أصبحت مصدرا للتهريب (السلعى والنقدى) ومنافسا خطيراً للصناعات المحلية، دون وجود أى تكافؤ فى هذه المنافسة .

ومهما يكن من أمر ، فإنه فى ضوء هذه الأشكال الثلاثة التى اتخذها تصدير رأس المال الأجنبى (الاستثمار المباشر فى بعض الأنشطة..فروع البنوك الأجنبية..المناطق الحرة) تمكن كثير من الشركات دولية النشاط أن يعوض ، أو يحد من ، تدهور معدلات أرباحه داخل بلاده الأصلية. وتشير بعض المصادر ، إلى أن معدل الربح الذى تحققه هذه الشركات من فروعها الخارجية يفوق كثيرًا عن ما تحققه فروعها الموجودة بالبلاد المتقدمة (انظر الجدول رقم 9) . بل هناك ما يشير إلى أن بعضا من فروع هذه الشركات يحقق ربحا خياليا ، يصل فى بعض الأحيان إلى أكثر من 40٪ سنويا. ومن هنا يقول بعض الاقتصاديين بحق : إنه لم تعد هناك علاقة قوية بين مقدار الأرباح التى تربحها هذه الشركات من هذه الدول ، وبين القيمة الاسمية لحجم رءوس أموالها فى تلك البلاد ، حيث أصبح حجم الربح الفعلى يستمد ارتفاعه من عوامل جديدة لا علاقة لها بالقيمة الاسمية لاستثمارات هذه الفروع ، وأهم هذه العوامل :

- ضخامة الإعفاءات الضريبية والجمركية التى تقررت لتلك الشركات ، وعدم خضوعها للقوانين المحلية .
- الاستفادة من الأيدى العاملة الرخيصة .
- انخفاض أسعار الأراضى .
- عدم تحمل تكلفة تلوث البيئة .
- ما تحصل عليه هذه الشركات من دخول مرتفعة لقاء بيع التكنولوجيا ، والرسوم والعلاقات التجارية .
- أن فروع تلك الشركات قد أقيمت – فى كثير من الحالات – تحت أشكال مختلفة من الاستثمار المشترك مع القطاع العام ، أو الخاص بالبلاد المتخلفة . وهذه المشاركة قد ضمنت لها إقامة علاقات مالية واقتصادية متينة مع الحكومة ، ومع بعض القوى الاجتماعية ، مما كان له علاقة وثيقة باستشراء الفساد ، والإفساد فى هذه البلاد .

- القدرة الفائقة لفروع هذه الشركات على إخفاء الحجم الحقيقى لما تحققه من فائض أو أرباح، وبذلك تتهرب من دفع الضرائب المستحقة على أرباحها .

جدول رقم (9)

معدل الربح للاستثمارات الخاصة المباشرة للولايات المتحدة بالخارج

خلال الفترة 1951م- 1981م (٪)

السنة	معدل الربح فى كافة مناطق العالم	معدل الربح فى الدول المتقدمة	معدل الربح فى البلاد المتخلفة
1951	19.0	14.3	23.1
1960	11.9	9.9	15.7
1965	12.2	9.5	18.5
1966	11.5	8.7	18.1
1979	21.9	19.2	32.0
1981	18.4	16.6	24.1

معدل الربح محسوب على أساس نسبة الأرباح إلى الاستثمارات فى السنة السابقة ، وذلك بعد استبعاد الضرائب المحلية ولكن قبل استبعاد الضرائب فى الولايات المتحدة . ومصدر البيانات للفترة 1951-1966 هو : جونتر هينكل- المعونة الأجنبية للولايات المتحدة ، دار نشر العلوم ببرلين -1972م، باللغة الألمانية ص 228. أما ارقام عامى 1979م و 1981م فمصدرها: مجلة دراسات اشتراكية ، دار الهلال – القاهرة العدد 12 ، ديسمبر1982،ص43.

فى ضوء ذلك كله ، ليس من المستغرب أن تكون الهيمنة الفعلية لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية أعلى بكثير من قيمتها الاسمية ، وأن جانبا كبيرا من الارتفاع الذى حققته فى معدلات أرباحها يعود إلى عوامل غير اقتصادية .

ثالثاً : التبادل اللامتكافئ :

أما ثالث المعالم التى اعتمدت عليها المراكز الرأسمالية الصناعية فى تشديد استغلالها لبلاد العالم الثالث . فهى تعميق ظاهرة التبادل اللا متكافئ **Unequal Exchange** . وهى الظاهرة التى تعبر عن نفسها ، فى التحليل الأخير ، فى ذلك التدهور الذى يسجله مؤشر معدل التبادل التجارى **Terms of Trade** أى : العلاقة بين الرقم القياسى لأسعار الصادرات ، والرقم القياسى لأسعار الواردت . والنتيجة الحتمية لهذا التدهور ، هو أن تتكبد البلاد المتخلفة خسائر فادحة . فبينما ترتفع أسعار السلع التى تستوردها (السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية) ، نجد أن أسعار صادراتها إما أن تتدهور ، أو أنها ترتفع بمعدلات أقل من ارتفاع أسعار وارداتها . وقد قام الاقتصادى الامريكى وليم كلاين بحساب حجم الخسائر التى تكبدتها دول أمريكا اللاتينية خلال عام 81/ 1982م بحوالى 79مليار دولار . كما أن البنك الدولى ، فى تقريره عن التنمية فى العالم لعام 1990م قد قدر أن دول أفريقيا الصحراوية قد خسرت ما نسبته 10.1٪ من ناتجها المحلى الإجمالى نتيجة لتدهور شروط تبادلها التجارى ، وفى دول شرق آسيا (بدون الصين) كانت الخَسَارة 3.9٪ ، وفى جنوب آسيا(بدون الهند) 7.9٪ ، وفى الهند 4.6٪ ، وفى دول أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبى كانت الخسارة 6.3٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وذلك خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي[1] .

والدلالة الرئيسة لتدهور شروط التبادل التجارى ، للدول المتخلفة ، هى أن ارتفاع الأسعار العالمية – على النحو المذهل الذى شهدته مختلف أنواع الواردات التى تستوردها هذه الدول ، غير المنتجة للبترول ، بالمقارنة مع التغير فى أسعار صادراتها من المواد الخام – مَعناه أن تلك الدول أصبحت مجبرة على أن تصدر أكثر لكى تحصل على نفس الكمية من الواردات التى كانت تحصل عليها قبل ارتفاع الأسعار العالمية . ومعنى هذا أيضا ، أن القوة الشرائية لوحدة الصادرات للبلاد المتخلفة قد اتجهت للتدهور المستمر ، أو أن سعرها الحقيقى قد اتجه للهبوط . وطبقا لتقديرات الأمم المتحدة بلغ تدهور السعر الحقيقى للسكر نسبة 64٪ خلال الفترة 1980م-1988م ، والصفيح بنسبة 57٪ والنفط بنسبة 53٪ والقطن بنسبة 32٪ وخام الحديد بنسبة 17٪.

---

(1) World Bank , World Development Report ,1990,P.107.

حقا ، أن تدهور معدل التبادل الدولى – فى غير صالح البلاد النامية – شكَّل أحدَ الآليات الهامة التى اعتمدت عليها الدول الرأسمالية الصناعية فى نهب الفائض الاقتصادى المتحقق فى هذه البلاد ، خلال مرحلة الاستعباد والاستعمار ، من خلال سيطرة رءوس الأموال الأجنبية على قطاع التجارة الخارجية وأنشطة التمويل والتسويق والنقل ، ومن خلال العقود الجائرة والاتفاقيات التجارية المجحفة التى فرضها المستعمرون على هذه البلاد. لكن إمكانية نهب هذا الفائض – أو بتعبير أدق : شطرٍ مهم منه – قد استمرت أيضا بعد زوال الاستعمار وحصول هذه البلاد على استقلالها الاقتصادى ، رغم زوال الإطار المؤسسى الذى كان يمنح الدول الاستعمارية آليات النهب المباشر للفائض الاقتصادى عبر تدهور هذا المعدل .

وقد حاول الفكر الاقتصادى تفسير هذه الظاهرة من خلال البحث فى العوامل التى تؤثر على حالة الطلب ، وحالة العرض للمواد الخام الأولية كما يلى:[1]

أولاً: على جانب الطلب توصل هذا الفكر إلى أن طلب البلاد الرأسمالية الصناعية على هذه المواد – عبر المدى المتوسط والطويل – يتجه نحو التدهور تحت تأثير زيادة الإنتاجية فى المراكز الرأسمالية ، حيث أدت تلك الزيادة إلى تقليل نصيب الوحدة المنتجة من السلع المصنعة من هذه المواد . كما أن تعاظم الثورة العلمية والتكنولوجية قد أثر فى جانب الطلب بسبب ما تمخض عن تلك الثورة من اختراع أو تخليق بدائل صناعية حلت مكان الكثير من المواد الخام الطبيعية . كما أن عددا من الاقتصاديين قد استند على " قانون انجل" لتفسير تدهور نمو الطلب العالمى على المواد الأولية . وهو القانون الذى كان ينص على أن مرونة الطلب الداخلية على تلك المواد تتسم بالضعف ، بمعنى أنه كلما أخذ مستوى الدخل فى البلاد الصناعية فى التزايد ، فإن الطلب على المواد الأولية يزداد بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل . فى حين أن طلب البلاد النامية على السلع الصناعية يتسم بالمرونة الداخلية المرتفعة، بمعنى أنه كلما زاد الدخل زاد الطلب على السلع الصناعية بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل.

ثانياً:أما على جانب العرض ، فقد أشار كثير من الاقتصاديين إلى أثر دخول البلاد الرأسمالية الصناعية مجال إنتاج المواد الخام الطبيعية والزراعية ، التى كانت تتخصص فى إنتاجها

(1) Jagadish Bhagawati The Economic of The underdevelopment Countries,London,1971.

البلاد النامية (الأمثلة هنا كثيرة ، منها تزايد إنتاج الغذاء فى البلاد الصناعية ، ودخول دول بحر الشمال فى أوروبا مجال إنتاج النفط بعد ارتفاع سعره فى السبعينيات...). وهكذا لم تعد البلاد النامية تتفرد بإنتاج وتصدير المواد الخام ، بل شاركها فى ذلك عدد من البلاد الصناعية . ويضيف عدد آخر من الاقتصاديين ، أن البلاد الرأسمالية الصناعية تتمتع بسلطة احتكارية قوية فى تسويق منتجاتها بالسوق العالمى بالمقارنة مع المواد الخام والسلع الزراعية ، مما يجعلها تحصل على اسعار أعلى من أسعار المنتجات الأولية . كما أن سعى البلاد النامية إلى زيادة صادراتها من المواد الأولية ، للحصول على أكبر قدر ممكن من العملات الأجنبية لسداد أعباء ديونها الخارجية ، قد أدى إلى زيادة الكميات المعروضة بالسوق العالمى .[1]

وهكذا ، فإنه فى ضوء هذه العوامل استقر فى ذهن عدد كبير من الاقتصاديين ، أن السبب الجوهرى لظاهرة تدهور شروط التبادل التجارى ، فى غير صالح البلاد النامية ، إنما يعود ، فى التحليل الأخير ، إلى تخصص هذه البلاد فى إنتاج المواد الخام ، واعتمادها على الخارج فى استيراد ما يلزمها من سلع صناعية.

كان هذا هو التفسير الشائع لهذه الظاهرة حتى نهاية الستينيات من القرن العشرين ، والذى روجت له أبحاث عدد لامع من الاقتصاديين ، مثل جونار ميردال ، وهانز سنجر، وراؤل بريبش . لكننا الآن مدينون لتفسير تلك الظاهرة – على نحو أفضل – لأبحاث أريجرى إيمانويل وسمير أمين . فقد لاحظ إيمانويل فى دراسته المنشورة فى بداية السبعينيات– التبادل اللامتكافئ ، دراسة فى تجارة الاستعمار – أن التدهور الذى يحصل فى معدلات التبادل التجارى بين المنتجات الأولية التى تنتجها البلاد المتخلفة ، وبين المنتجات الصناعية التى تنتجها البلاد الرأسمالية ، لا يعود إلى نمط تقسيم العمل الدولى الذى تتخصص بمقتضاه مجموعة الدول الأولى فى إنتاج المواد الخام ، وتتخصص مجموعة الدول الثانية فى إنتاج السلع المصنعة . فحتى فى الحالات التى تصدر فيها البلاد المتخلفة منتجات صناعية لم تعد تنتجها البلاد الرأسمالية ، أو يشاركها فى إنتاجها البلاد المتخلفة ، فإنها أيضا ما تزال تصدر بأسعار منخفضة (المصنوعات النسيجية خير مثال على ذلك) .إن العامل الرئيسى الذى يفسر ظاهرة التبادل اللامتكافئ لغير صالح البلاد المتخلفة يتمثل فى رأى إيمانويل فى تفاوت

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، نيويورك ،1990،ص232.

مستويات الأجور بين هاتين المجموعتين من الدول مع تساوى الانتاجية . والمشكلة ، ببساطة شديدة يمكن صياغتها كالتالى : أنه نظراً لأن الأجور جزء من مكونات القيمة للسلعة ، فإنه بافتراض تماثل الإنتاجية لعنصر العمل ، فإن الأجور المنخفضة التى يتقاضاها عمال البلاد المتخلفة بالمقارنة مع زملائهم فى البلاد الرأسمالية الصناعية ، تجعل العلاقة النسبية بين أسعار سلع البلاد المتخلفة ، وأسعار سلع البلاد الرأسمالية الصناعية، فى غير صالح البلاد الأولى. وقد أشار إيمانويل فى دراسة له عام 1979م تحت عنوان : "ديناميكية التبادل اللامتكافئ والتنمية اللامتكافئة" إلى أن الزيادة المستمرة فى قوة نقابات العمال بالدول الرأسمالية الصناعية لحماية معدلات الأجور الحقيقية من التدهور تجاه الارتفاع الذى يحدث فى أسعار المنتجات الصناعية ، وهو شرط أساسى من شروط تدهور معدلات التبادل التجارى فى غير صالح الدول المتخلفة ، حيث لا تلعب نقابات العمال فى الدول الأخيرة أى دور محسوس فى زيادة الأجور . وبناء عليه ، فإنه طبقا لمنظور إيمانويل فى تفسير ظاهرة التبادل اللامتكافئ ، نجد أن العامل الجوهرى فى هذه الظاهرة هو تفاوت معدل استغلال قوة العمل . فهذا المعدل أعلى فى البلاد المتخلفة عنه بالبلاد الرأسمالية الصناعية .

وقد أشار سمير أمين أثناء مناقشته لأطروحة إيمانويل ، إلى أنه من الأهمية بمكان أن نأخذ بعين الاعتبار بالمقارنة بين مستويات تطور القوى المنتجة التى تنتج نفس القيم الاستعمالية ، وأن المنتجات المتبادلة يمكن إنتاجها فى إطار أنماط إنتاج لا رأسمالية ، وتوصل إلى أن التبادل اللامتكافئ فى إطار النظام الرأسمالى العالمى يتحقق "عندما يكون الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الإنتاجيات "[1].

ومهما يكن من أمر ، فإن الجدل العلمى الثرى الذى دار حول مقولة التبادل اللامتكافئ ، قد أعاد فى الحقيقة تأكيد ما سبق أن كان الاقتصادى السويدى جونار ميردال قد طرحه فى الخمسينات من القرن العشرين ، حينما أشار إلى أن مسار التطور الرأسمالى فى العالم يتجه دوما إلى عدم التكافؤ الاقتصادى بين دول ومناطق المعمورة ، وإلى عدم تساوى أثمان "عوامل الإنتاج" على عكس ما كانت تنادى به النظرية النيوكلاسيكية فى التجارة الدولية . من هنا ، فالمعضلة الأساسية التى يشير إليها التبادل اللامتكافئ بين البلاد المتخلفة والبلاد الصناعية

(1) سمير أمين ، التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة ، ترجمة عادل عبد المهدى ، دارالحقيقة ، بيروت 1974،ص80،81.

هى أنه " فى حين أن رأس المال متحرك على الصعيد الدولى ، ومعدل الربح يتجه إلى التكافؤ مع الزمن ، يكون العمل ، بالمقابل ثابتا نسبيا على الصعيد الدولى . فالأجور لا تتجه إذن إلى التساوى بين مختلف بلدان العالم . ولما كانت فوارق الأجر هذه لا تستطيع ، فى العلاقات التجارية الدولية ، أن تنعكس على الأرباح، لأن الأرباح تميل إلى التساوى بسبب حركية رأس المال ، فإنها تنعكس على الأسعار[1].

وعلى أية حال ، فإن الخسائر الهائلة التى حققتها البلاد المتخلفة من وراء ظاهرة التبادل اللامتكافئ ، والتى تعكسها مؤشرات التدهور فى شروط تبادلها التجارى مع الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، قد تطورت منذ عقد السبعينات من القرن الماضي وحتى الآن على نحو ذى فاعلية كبيرة ، وعبر هذه الآلية تمكنت الدول الرأسمالية أن تحول إليها قيما ضخمة من الفائض الاقتصادى المتحقق فى البلاد المتخلفة . وهذه الخسائر الضخمة تفسر لنا إلى حد بعيد أسباب الفشل الذى منيت به كثير من تجارب النمو فى هذه البلاد ، وجانب كبير من أزمات موازين مدفوعاتها ومديونيتها الخارجية . ولم تكن – والحال هذه – مجرد صدفة أن يربط الاقتصادى المعروف بجواتى **J.Bhagawati** تعثر عمليات النمو فى كثير من هذه البلاد وتدهور مستوى المعيشة فيها بظاهرة التدهور فى شروط تبادلها التجارى. ففى نظريته المسماه باسم:النمو البائس أو النمو المفقر **Immiserising Growth** يرى هذا الاقتصادى ، أنه فى الحالة التى يؤدى فيها النمو الناجم عن زيادة تراكم رأس المال، والتقدم الفنى إلى تدهور حاد فى شروط التبادل التجارى ، فإن الخسارة التى تلحق بالدخل الحقيقى فى هذه البلاد هى خسارة تفوق المكسب الأولى الذى تحقق فى الدخل بسبب النمو نفسه ، وبحيث ينخفض مستوى المعيشة (أو الرفاهية) إلى ما دون المستوى الأصلى السابق على النمو .

رابعاً : الديون الخارجية:

على أن أخطر الوسائل التى استغلتها الدول الرأسمالية فى تشديد استغلالها للبلاد المتخلفة، منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية فى بداية السبعينيات من القرن الماضى ، هى الديون الخارجية. وهى الوسيلة التى ستتمكن بها ، وبالتآزر مع الوسائل الأخرى المشار إليها

[1] فيليب برياز وبيار دوسينار كلنز ، الامبريالية ، ترجمة عيسى عصفور ، بيروت وباريس 1982،ص112.

آنفا ، من الاستنـزاف الشديد للفائض الاقتصادى المتحقق بهذه البلاد ، ثم ستتمكن بها ابتداءً من منتصف عَقد الثمانينيات من القرن العشرين ، من إحكام قبضتها على البلاد المدينـة لكـى تنفذ ما يطلبه الدائنون من إعادة تكييف ، وتطويع هذه البلاد تمهيـدا لإخـضاعها – وبـشكل مباشر – لمتطلبات تراكم رأس المال فى الدول الرأسمالية ، وقد تم ذلـك مـن خـلال التـدخل المباشر فى الشئون الداخلية لهذه البلاد وتحت الشعارات البراقة لليبرالية الجديدة .

على أنه تجب الإشارة فى البداية ، إلى أن عقدى السبعينيات والثمانينيات من القـرن المـاضى قد اتسما باستفحال علاقات العجز ، والفائض بـين مختلـف دول العـالم ، الأمـر الـذى خلـق حركة واسعة للاقتراض الدولى . وكان استفحال هذه العلاقـات راجعـا إلى الارتفـاع الحـاد الذى حدث فى أسعار النفط عالميا ، وبسبب موجه التضخم العالمى التى أدت إلى زيادة أسعار كثير من السلع والخدمات فى السوق العالمى ، ناهيك عن تأثير الفوضى التى دبـت فى أسـعار صرف العملات الأجنبية بعد تعويمها وانهيار اتفاقية بريتون ودز . وقد عمـل نظـام الائـتمان الدولى الذى تطور خلال هذين العقدين على توفير مقادير السيولة الدوليـة الكافيـة لمواجهـة هذا الاقتراض المتزايد ، وذلك بنقل الفائض مـن دول الـوفرة الماليـة إلى دول العجـز المـالى ، خاصة بعد أن تمكن هذا النظام من تدوير الفوائض النفطية إلى الاسواق والمؤسسات النقديـة الدولية،وبعد أن اتسع نطاق السوق الأوروبية للدولار **Eurodollars Market** . كـان العـالم أجمع ، بشرقة وغربه ، و بشماله وجنوبه، منغمـسا فى حركـة اقـتراض واسـعة المـدى. فالكـل يقترض ، والسيولة الدولية متوفرة ، والجميع يؤجل المواجهة مع الاختلالات الحقيقيـة التـى أدت إلى هذا الوضع . وكان من جراء ذلك أن نشأت أزمة مديونية عالميـة لم يـشهد العـالم لهـا مثيلا من قبل (باستثناء أزمة الديون والتعويضات الألمانية فى أعقاب الحرب العالميـة الأولى). وهى مديونية لا يقل حجمها عن اثنين وربع تريليون دولار أمريكـى، منهـا حـوالى تريليـون ونصف تخص العالم الثالث[1] ، ونصف تريليون مستحق على الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ، وربع التريليون المتبقى يتوزع فيما بين الدول الرأسمالية والدول التى كانت اشتراكية . عـلى أن الأمر اللافت للنظر، هو: أن الأدبيات الاقتصادية التى ظهرت حول أزمـة المديونيـة العالميـة تركز اهتمامها فقط على ديون العالم الثالث ، ثم فى السنوات الأخـيرة عـلى ديـون الـبلاد التـى كانت اشتراكية (بدرجة أقل) . وثمـة إظـلام شـبه كامـل حـول مديونيـة الـدول الرأسـمالية

(1) رمزى زكى ، الليبرالية المستبدة ، مصدر سابق ، ص 62.

الصناعية ، باستثناء ما كتب فى الآونة الأخيرة عن ديون الولايات المتحدة الأمريكية ، ابتداء من عام 1985م بعد أن تحولت إلى مدين صافٍ.

ومهما يكن من أمر ، فقد نشأت أزمة المديونية الخارجية المستحقة على دول العالم الثالث ، وتطورت وتفاقمت فى الثمانينيات ، بفعل الموقع الضعيف وغير المتكافئ الذى تحتله مجموعة من هذه الدول فى نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين ، وما ينجم عن هذا الموقع من علاقات تبعية وتبادل لامتكافئ وخسائر ضخمة . كما كان لهذه الأزمة علاقة واضحة بالتشكيلات الاجتماعية المسيطرة فى هذه الدول ، حيث كان لممارساتها الاقتصادية وتوجهاتها الاجتماعية والائتمانية بالغ الأثر فى ظهور تلك الأزمة والعجز عن مواجتها .

فمع النمو الهائل الذى حدث فى عجز الحساب الجارى بموازين مدفوعات البلاد المتخلفة ، والذى اندلع فى بداية السبعينيات ، بسبب انخفاض الطلب الخارجى على صادراتها من المواد الخام نتيجة لموجة الكساد العالمى ، وبسبب ارتفاع أسعار كثير من السلع التى تستوردها (وفى مقدمتها النفط والمواد الغذائية) ، ومع تدهور شروط تبادلها التجارى ، وفى ضوء فقرها الشديد فيما تملكه من احتياطيات دولية ، ومع الدور الهزيل، الذى لا يكاد يذكر لصندوق النقد الدولى ، فيما يوفره لهذه البلاد من موارد إئتمانية غير مشروطة ... فى ضوء ذلك كله راحت البلاد المتخلفة ، فى ظل طبيعة أنظمتها السياسية والاجتماعية ، تفرط فى الاستدانة الخارجية ، لكى تتمكن من سد فجوة النقد الأجنبى . والحق أن البنوك والمؤسسات المالية والنقدية – دولية النشاط – سعت بشكل لافت للنظر، إلى البلاد المتخلفة لكى تقرضها بسخاء شديد ، وتمكنها من تمويل عجز موازين مدفوعاتها، وذلك دون ضوابط أو مراعاة لقواعد الاحتراس المالى والضمانات المصرفية النقدية (وبتشجيع من صندوق النقد الدولى) . كان كل ما يهم هذه البنوك والمؤسسات هو الإقراض بسعر فائدة مرتفع ، خاصة بعد تعويم هذا السعر سعيا وراء أرباح خيالية ، وتمكنت بذلك أن ترفع من متوسط معدل ربحها على الصعيد العالمى ، ودون أن تراعى القدرة الفعلية لهذه البلاد على السداد مستقبلا .

ولهذا ، فقد تصاعد حجم الديون المستحقة على هذه البلاد بشكل دراماتيكى خلال عقد السبعينيات . ففى عام 1970م كان حجم هذه الديون 67 مليار دولار ، وكان معظمها آنئذ يتكون من مصادر رسمية (من الحكومات والمؤسسات المالية) . وبلغ عبء خدمتها فى ذلك العام 6مليار دولار (منها 2مليار دولار فوائد) . أما فى عام 1981م فقد ارتفع حجم هذه

الديون إلى 673.2 مليار دولار ، وبلغ عبء خدمتها فى ذلك العام 83.1مليار دولار (منها 39.6مليار دولار فوائد) .[1] وهنا نلاحظ ، أنه خلال هذه الحقبة زاد حجم الدين بأكثر قليلا من عشر مرات ، فى حين أن عبء الدين قد زاد على نحو أسرع (حوالى 14مرة) . وتشير هذه المقارنة إلى فداحة الشروط التى اقترضت بها هذه البلاد (من حيث سعر الفائدة وفترة السماح).[2] أما فى عام 1990م فإن حجم الديون يرتفع إلى 1450مليار دولار .

ولم تكن المكاسب الضخمة التى حققتها الدول الدائنة قاصرة فقط على جبال الفوائد المرتفعة التى كانت تحصل عليها سنويا من البلاد المدينة ، وإنما أيضا فيما لعبه الإقراض من تخفيف للأزمات الاقتصادية فى الدول الرأسمالية الدائنة . فمن ناحية أولى ، كان معظم القروض التى أعطيت لهذه البلاد قروضا مقيدة . بمعنى أنها لم تعط فى شكل نقدى ، وإنما على صورة توريدات سلعية من البلد المانح للقرض . وهذا يعنى أن إعطاء القروض لهذه البلاد قد أدى ، وبشكل مباشر ، إلى زيادة صادرات الدول الدائنة إلى تلك البلاد، وهو أمر لعب دوراً مهما فى التخفيف من حدة الكساد الاقتصادى بالبلاد الدائنة ، بمعنى أن مستويات البطالة والكساد والتضخم وتعطل الطاقات الإنتاجية فى البلاد الأخيرة كان يمكن أن تكون أسوأ مما كانت عليه فى حقبة السبعينيات لو أن هذه القروض لم تعط للبلاد المتخلفة . ومن ناحية ثانية ، مكنت هذه القروض الدول المانحة من كسب أسواق جديدة لها فى تصريف فائض إنتاجها السلعى ، كما أتاحت لها ، من ناحية ثالثة ، إحكام سيطرتها على البلاد المدينة فى مرحلة تالية ،وبخاصة فى ضوء شروط إعادة جدولة الديون ، وتدخلات صندوق النقد الدولى .

وعلى أية حال ، كان من شأن النمو الانفجارى الذى حدث فى الديون الخارجية للدول المتخلفة فى السبعينيات من القرن الماضى أن تجاوزت نسبة حجم هذه الديون إلى الناتج المحلى الإجمالى، ونسبتها إلى إجمالى حصيلة صادراتها ... تجاوزت الحدود الآمنة لها . وزاد الطين بلة، أن هيكل هذه الديون قد حدث به تشويه واضح ، وذلك بإرتفاع النصيب النسبى للديون الخارجية قصيرة الأجل (مثل التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين..) فى إجمالى الديون، رغم أنه من المعروف أن تكلفة هذا النوع من القروض عالية (إرتفاع سعر الفائدة، قصر مدة

(1) Worled Bank , Worled Debt Tables,External Debt of the Developing Countries,1982/1983,P.XII.
(2) رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1987.

القرض ، عدم وجود فترة سماح) . وترتب على نمو أعباء الديون بمعدلات أسرع من نمو حجم الديون، أن الانتقال الصافى للموارد المقترضة **Net Transfer** للبلاد المدينة أخذ يتناقص على نحو سريع ، فأعباء الفوائد والأقساط السنوية أصبحت تلتهم الشطر الأكبر من القروض الجديدة . وما أن حل عام 1983م إلا وكان الانتقال الصافى للموارد عكسيا (أو سالبا) ،بمعنى أن حجم مبالغ خدمة الديون التى يحصل عليها الدائنون أصبح يفوق حجم ما يتدفق إلى هذه البلاد من قروض جديدة . وزاد من سوء الموقف ، أنه فى ظل بحبوحة الاقتراض الخارجى فى السبعينيات ، وفى ظل فوضى هذا الاقتراض ، وفى ضوء طبيعة التشكيلات الاجتماعية المهيمنة على البلاد المدينة ، وما يسودها من فساد إدارى وبُرْجُوازِيّة بيروقراطية ، أن جانبا هاما من القروض الخارجية قد هُرب إلى الخارج وشكل قاعدة للرأسمالية الطفيلية .

ونظرا لارتفاع عبء الفوائد المدفوعة ، فإن ارتفاع هذا العبء أصبح سببا جوهريا، من أسباب عجز الحساب الجارى بموازين مدفوعات البلاد المدينة، من هنا فقد أصبح الاقتراض يزيد من عجز هذه الموازين ، وعجز الموازين أصبح يتطلب مزيدا من الاقتراض ، وهكذا دواليك . وكان من شأن ارتفاع معدل خدمة الدين **Debt Service Ratio** (أى نسبة ما تمتصه مدفوعات الفوائد والأقساط من إجمالى حصيلة الصادرات) ووصوله إلى مستوى حرج ، أن عددا كبيرا ، ومتزايدا عبر الزمن ، لم يعد قادراً على التوفيق بين الاستمرار فى دفع أعباء الديون ، وضمان تمويل الحد الأدنى الضرورى من الواردات فى ضوء تفاقم أزمة النقد الأجنبى . فإرتفاع هذا المعدل لا يُبقى إلاَّ النذر اليسير من حصيلة الصادرات ، ولهذا تتعرض قدرة الدولة الذاتية على الاستيراد للتدهور ، واستمرار الدولة ، فى هذه الحالة ، فى الوفاء بعبء ديونها الخارجية المتراكمة يعنى مباشرة عدم التمكن من تدبير استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية ، فترتفع أسعارها وتشح بالأسواق ، ويعنى أيضا عدم تدبير استيراد السلع الوسيطة التى تلزم لدوران عجلات الإنتاج فى القطاعات الاقتصادية المختلفة فتظهر عندئذ الطاقات العاطلة، وتتآكل الالآت والمعدات بسبب عدم القدرة على تجديدها ، وينخفض حجم الناتج المحلى ، فتقل مستويات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتصدير . كما أن الدولة المدينة لن تتمكن من استيراد المعدات الإنتاجية التى تلزم لتنفيذ برامج الاستثمار ، فينخفض معدل النمو الاقتصادى . أضف إلى ذلك ، أنه لما كان العبء المرتفع

لخدمة الديون يمثل ، فى التحليل النهائى ، ادخاراً ممكنا يضيع على المجتمع ، فإن ارتفاع هذا العبء قد أدى إلى إضعاف معدلات الادخار المحلى فى هذه البلاد ، ومن ثم قدرتها الذاتية على التراكم .وترتب على ذلك انخفاض واضح فى معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى .

كان هذا هو(السيناريو) الحتمى لتفاقم الديون الخارجية فى ضوء السياق التاريخى الدولى والمحلى ، الذى تطورت فى ثناياه . والحق ، أن جميع المؤشرات ، كانت تدل على أن الأزمة قادمة لا محالة ، خاصة أن عددا متزايدا من البلاد المدينة ، ابتداءً من النصف الثانى من السبعينيات ، قد بدأ يطلب إعادة جدولة ديونه. وضاعف من حرج الموقف ، أن الدائنين وجهات الإقراض المختلفة بدءوا، شيئا فشيئا ، فى تقليل إقراضهم ، وبخاصة للدول التى بدأت تطالب بإعادة الجدولة ،وهناك لجأت بعض الدول المدينة ، فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية،إلى السحب من احتياطياتها النقدية الدولية[1] **International Reserves** لكى تتمكن من الاستمرار فى دفع أعباء ديونها . بيد أنه نظرا لضآلة هذه الاحتياجات أصلاً، فسرعان ما استنزفت ، وفقدت هذه الوسيلة فاعليتها فى مواجهة الأزمة . ثم لجأ كثير من الدول ، فى مرحلة تالية ،إلى الإفراط فى الاقتراض الخارجى قصير الأجل ، ذى التكلفة العالية ، فأدى ذلك إلى تفاقم عبء الديون وتشويه هيكلها . ولجأت دول أخرى إلى الإفراط فى التصدير (تصدير منتجاتها المحلية، حتى ثروتها البشرية) لكى تحصل على العملات الأجنبية اللازمة لدفع أعباء الديون ، وترتب على ذلك – فى ضوء عدم نمو القطاعات المنتجة للتصدير – نقص كميات العرض المحلى لكثير من السلع التى يحتاج اليها الاستهلاك المحلى فارتفعت أسعارها واشتعلت نيران التضخم بالداخل ، بينما أدى إغراق السوق العالمى بهذه المنتجات إلى خفض أسعارها عالميا . كما أن إمكانات "تصدير" العمالة المحلية للخارج سرعان ما شهد أُفوله فى عقد الثمانينيات.

هكذا تفاقمت أوضاع البلاد المدينة ، حيث انخفضت قدرتها على الاستيراد ، وزاد التضخم المحلى فيها ، وانخفضت معدلات الادخار والاستثمار، والنمو الاقتصادى، وتفاقمت أوضاع البطالة ، وانخفضت مستويات المعيشة للغالبية الساحقة من الناس ، وقد أدى ذلك إلى تآكل الطبقة المتوسطة، وانتشر الفقر على نطاق واسع .

---

[1] رمزى زكى ، الاحتياطيات الدولية ، وأزمة الديون ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ،1990م .

وجاء انفجار الأزمة فى خريف عام 1982م حينما توقفت المكسيك والبرازيل وشيلى والأرجنتين (كبريات الدول المدينة فى أمريكا اللاتينية) عن دفع أعباء ديونها الخارجية . وفى نفس هذا العام ، أعلنت اثنتان وعشرون دولة مدينة عدم قدرتها على مواصلة الوفاء بأعباء ديونها ، وطالبت الدائنين بالدخول فى مفاوضات لإعادة جدولة ديونها الخارجية . ونظرا لخطورة هذا الانفجار ، وخاصة فى منطقة أمريكا اللاتينية التى تتمثل معظم ديونها الخارجية فى الديون المصرفية المستحقة لكثير من البنوك الأمريكية ، حيث إن توقف هذه الدول عن الدفع كان يهدد بإفلاس هذه البنوك ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سارعت، وبمؤازرة واضحة من صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى ،وبنك التسويات الدولية ، بتقديم حُزمة من "عمليات الإنقاذ الدولى" بشكل سريع وغير مألوف لمواجهة هذا الموقف المأزوم[1]. والإنقاذ هنا فى الواقع لم يكن إنقاذا للدول المدينة، بل للبنوك الدائنة لتحاشى إفلاسها . وقد تمثل ذلك فى تقديم قروض عاجلة لهذه الدول ، والموافقة على إعادة جدولة ديونها الخارجية مع فرض مجموعة من السياسات المجحفة ، التى يتعين على هذه الدول قبولها "لتصحيح" الأوضاع الاقتصادية بالداخل (شروط صندوق النقد الدولى) .

ومنذ ذلك التاريخ تغيرت الأمور تماماً !

ومن الآن فصاعداً ستراجع البنوك التجارية دولية النشاط ، وكذلك مصادر الإقراض المختلفة ، نفسها بعد أن تبين لها أن سياسة الإقراض غير المنضبط التى مارستها فى السبعينيات قد ولدت أزمة ديون ضخمة مشكوك فى تحصيلها ، فلجأت البنوك إلى زيادة رءوس أموالها لكى تدعم من موقفها المالى ، وإلى زيادة حجم ما تخصصه من أرباحها كاحتياطيات لمواجهة هذه الديون المتعثرة . كما عمدت إلى بيع كثير من ديونها المستحقة على هذه الدول فى السوق الثانوى للقروض بأسعار خصم عالية . لكن الأمر الحاسم لمواجهة الأزمة قد تمثل فى قبض يدها عن إعطاء المزيد من القروض للدول النامية المدينة إلا بضمانات مرتفعة . وأدى ذلك إلى تخفيض معدل نمو القروض الدولية تخفيضا شديداً . ولم يعد بإمكان الدول المدينة أن تقترض من جديد ، أو حتى تعيد جدولة ديونها الخارجية ، إلا إذا رضخت لهذه الضمانات . ومنذ ذلك التاريخ أيضا ، تدخل صندوق النقد الدولى بكل ثقله ، ثم البنك الدولى فى مرحلة تالية ، لكى يلعب دور الشرطى المالى لضبط الأوضاع فى شوارع القروض

(1) رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، ص67-81.

والمديونية، ولكى يدافع ، وبكل غلظة وقسوة ، عن مصالح الدائنيين ، واستطاع ، فى ضوء هُزال وضعف الأحوال الاقتصادية والسياسية بالبلاد المدينة ،من فرض شروطه عن التكييف الهيكلى التى ستنتهى فى النهاية إلى وضع نظام أشبه " بالإدارة المركزية" لهذه البلاد . وهى الشروط التى ستتمكن بها الرأسمالية العالمية من إعادة تكييف هذه البلاد طبقا لمنطق إعادة الحيوية لتراكم رأس المال فى الدول الرأسمالية ، وإعادة احتواء تلك البلاد فى ضوء شعارات الليبرالية والتحرر الاقتصادى .

ويقوم التشخيص الرئيسى الذى تستند عليه برامج التثبيت والتكييف الهيكلى التى يفرضها الصندوق ، والبنك على البلاد النامية المدينة ، على رؤية مدرسية جامدة (رؤية المدرسة النيوكلاسيكية) ، التى ترى أن جوهر مشكلات البلاد النامية المدينة يكمن فيما مارسته هذه البلاد من سياسات اقتصادية داخلية خاطئة أدت إلى وجود فائض طلب **Excess Demand** ، أى زيادة حجم الطلب الكلى (الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار فى القطاعين العام والخاص) بشكل يفوق المقدرة الفعلية للعرض الحقيقى للموارد المتاحة لهذه البلاد . وهذا الطلب الفائض يرجع إلى وجود "طموحات إنمائية" كبيرة ، وإلى تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى ، وتشويه هيكل الأسعار وعدم إعطاء الفرصة لآليات السوق لتوجيه ، وتخصيص الموارد ، وتحديد الدخول ، وهى أمور أدت إلى عدم الرشد فى استخدام الموارد ، وإلى تقييد مبادرات القطاع الخاص ، وهروب أمواله للخارج ،وشح انسياب رءوس الأموال الأجنبية إلى هذه البلاد . وكل هذا أدى إلى اتساع فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الاستثمار المنفذ والادخار المحلى) وما يقابلها من فجوة مناظرة فى الموارد الأجنبية (الفرق بين الواردات والصادرات) . ويرى الصندوق والبنك ، تأسيسا على هذه النظرة ، أن تلك البلاد تعانى من عدم توازن اقتصادى ، يعكس نفسه فى عدم التوازن الخارجى(عجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات) . وسبب ذلك كله نمو عرض النقود بالداخل نموا لا يتناسب مع المعدلات الحقيقية لنمو الناتج المحلى، مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ، ونمو الديون الخارجية للبلد وتفاقم أعبائها .

وقد رأينا سابقا كيف استكانت الدول النامية إلى سياسة الاستدانة المفْرطة فى السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات لتمويل فائض الطلب المحلى فيها ، حينما كانت أسواق الإقراض الخارجية قادرة وراغبة فى تقديم التمويل اللازم لسد فجوة الموارد بهذه الدول . ولهذا

استمرت تلك الدول تستهلك ، وتستثمر بشكل يفوق كثيرا على ما تنتج ، وتدخر، وتصدر ، وارتفعت عليها جبال شاهقة من الديون الخارجية ، إلى أن واجهت الحقيقية المرة ! بعدم إمكان استمرار الإفراط فى الاستدانة بعد أن جفت منابع الإقراض الخارجى (الخاصة والحكومية) بعد اندلاع أزمة ديون أمريكا اللاتينية فى خريف عام 1982م . ووجدت الدول المدينة نفسها فى مَأْزِق حقيقى ، أهم معالمه هو : عدم قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية المتراكمة ،وفى الوقت نفسه مازالت فى احتياج إلى القروض ، بينما امتنع الدائنون عن مدها بالمزيد من القروض الجديدة .وهو الأمر الذى زلزل - بعنف شديد - من أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بالداخل، وهنا حاصرها الدائنون ، ومعهم صندوق النقد الدولى ، وطالبوها بضرورة وضع برامج تثبيت وتكييف هيكلى للقضاء على فائض الطلب حتى تتمكنَ من استعادة قدرتها على التعامل مع أسواق الإقراض الخارجية .

الهدف المعلن إذن لبرامج التثبيت والتكييف الهيكلى هو القضاء على فائض الطلب واستعادة التوازن الداخلى ، وحصر الاختلال الخارجى فى أضيق نطاق ممكن ، بحيث يمكن التعامل معه من خلال التدفق الطوعى للموارد الأجنبية مع مراعاة قدرة الدولة مستقبلا على خدمة أعباء ديونها الخارجية . ورغم أن طبيعة السياسات التى يفرضها الصندوق والبنك على هذه البلاد – فى ضوء هذه البرامج – واحدة ، إلا أن الصياغة النهائية لحزمة تلك السياسات ، ومدى عمقها والسرعة فى تنفيذها ، تتفاوت من بلد لآخر ، طبقا لتوازنات القوى الاجتماعية والسياسية بالداخل ، وطبقا لطبيعة وحدة الأزمات الاقتصادية التى تواجهها . ولكن أيا كان الأمر ، فهى حُزمة من السياسات ذات أجل قصير ، وتتعامل أساسا مع مشكلات ميزان المدفوعات ، ولا تتعرض - لا من قريب أو بعيد - للمشكلات الحقيقية التى تعانى منها هذه البلاد من جراء تخلفها، وتشويه بنية إنتاجها، وتبعيتها للخارج وضعف موقعها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ذى البيئة المضطربة . أما الهدف الحقيقى لتلك البرامج ، على المدى المتوسط والطويل ، فهو تدويل اقتصاديات هذه البلدان (أى إعادة دمجها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى) وتهميشها من خلال المزيد من إضعافها، والحد من سيادتها، وجعلها أداة طيعة لتحقيق أهداف الرأسمالية (جعل هذه البلاد منابع للمواد الخام، وكأسواق واسعة للتصريف ، ومصادر غنية للأرباح أمام نشاط رءوس الأموال الأجنبية). وكل ذلك لن يتأتى إلا من خلال تحويل هذه البلدان إلى اقتصادات تعتمد على آليات السوق،

ويكون نشاطها التجارى متوجها للخارج ، ويضطلع فيها رأس المال الخاص (محليا كان أو أجنبيا) بالدور الرئيسى ، مع ما يتطلبه ذلك من تحجيم شبه كامل لملكية الدولة وأدوارها فى النشاط الاقتصادى ، وإعطاء امتيازات كثيرة لرأس المال الخاص . ويوجد الآن ترابط محكم، وتنسيق كامل فيما بين صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للوصول إلى هذه الأهداف .

وهكذا تعمَّد صُندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى التشخيصَ الخَاطئ للأزمات الاقتصادية التى تعانى منها البلاد النامية المدينة ، لأنه تشخيص يحصر مسئولية وقوع هذه الأزمات فى "طموحات التنمية" وأخطاء السياسات الاقتصادية الكلية ، ويُهمل أثر العوامل الخارجية والبيئة المضطربة للاقتصاد الرأسمالى العالمى . فمهما يكن من حجم مسئولية العوامل الداخلية ، إلا أن مسئولية العوامل الخارجية تظل كبيرة وحاسمة .فليس من الممكن، ولا من المنطقى ، أن نستبعد تأثير حالة الكساد العالمى ، وتدهور شروط التبادل التجارى ، وارتفاع أسعار الفائدة عالميا ، ونمو نزعة الحماية ، وارتفاع أسعار النفط والواردات الغذائية، والمواد الوسيطة ،والسلع الإنتاجية ، وتقلبات أسعار الصرف ...إلخ ، على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد النامية .ذلك أن هذه البلاد ، بحكم تخلفها وتبعيتها للخارج، تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الدولية دون أن تكون لها القدرة فى التأثير على هذه المتغيرات . وهذا هو مضمون التبعية . ومن هنا ، فإن أى تشخيص لطبيعة الأزمة الاقتصادية التى تمسك بخناق هذه البلاد ، لا يأخذ بعين الاعتبار مسئولية البيئة الدولية ، هو بالتأكيد تشخيص متعسف وغير علمى (انظر على سبيل المثال مسئولية العوامل الخارجية فيما سببته من خسائر جسيمة للدول الأفريقية شبه الصحراوية خلال الفترة 1985م-1987م ، الجدول رقم10) .ومن ثم فإن سياسات "الإصلاح الاقتصادى" التى ترتكز على هذا التشخيص ، خاطئة وقاصرة ، وفى بعض الأحيان قاتلة . أضف إلى ذلك أن سياسات "الاصلاح" التى يوصى بها الصندوق والبنك تقوم على منطق نظرى فاسد ، وهو صلاحية انطباق التحليل النيو كلاسيكى الذى يفترض وجود اقتصادات متقدمة للسوق على واقع هذه البلدان التى تفتقد تماما توافر هذا الفرض.

جدول رقم (10)

حجم الخسائر التى حققتها الدول الأفريقية شبه الصحراوية

فى ضوء تعاملاتها المالية الخارجية خلال الفترة 1985م-1987م

(الخسارة مليار دولار سنويا)

الخسائر الناجمة عن تدهور شروط التبادل التجارى	2.9
زيادة مدفوعات الفوائد للخارج	2.1
الانخفاض الذى حدث فى حجم الائتمان الدولى	2.4
الانخفاض فى حجم الاستثمارات الأجنبية	0.2
إجمالى الخسائر	7.6
الزيادة فى حجم الهبات ، والمنح الرسمية	1.1
صافى الخسائر	6.5

Source : Dharam Gahi (ed) : The IMF and The South , The Impact of Crisis and Adustment ,Zed Books Ltd, London 1991,p.15.

ورغم أن غالبية الدول النامية (فضلا عن الدول التى كانت اشتراكية) تطبق الآن سياسات "الاصلاح الاقتصادى" التى تتضمنها برامج التثبيت والتكييف الهيكلى ، الأمر الذى نجم عنه ترك شئون هذه البلاد لكى يديرها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. إلا أن المثير للدهشة ، هو أن حجم ما قدمته هاتان المؤسستان من موارد (ميسرة أو غير ميسرة) لتمويل عجز موازين مدفوعات هذه البلاد كان تافها ، بل إنه خلال الفترة ما بين 1985م-1991م ، وهى الفترة التى زاد فيها عدد الدول التى أبرمت مع الصندوق والبنك اتفاقيات لتطبيق هذه البرامج ، حدث فيها انقلاب عكسى فى تحويل الموارد الصافية بين هاتين المؤسستين ، وتلك الدول ، إذ أصبح حجم ما تسدده هذه الدول من التزامات للصندوق والبنك يفوق كثيرا حجم ما تقدمه تلك المؤسستان من موارد جديدة لهذه البلاد كما يوضحه الجدول رقم(11) والجدول رقم (12).

جدول رقم (11)

البنك الدولى :ارتفاع الإقراض ، انخفاض التحويلات 1985م-1991م

(البنك الدولى للإنشاء والتعمير ومنظمة التنمية الدولية)

السنة المالية	إجمالى التعهدات	إجمالى التوزيعات	صافى التحويلات بليون دولار
1984	17.7	16.9	5.2
1985	18.5	16.4	4.9
1986	19.7	15.3	3.1
1987	20.3	17.1	2.6
1988	21.2	16.4	0.7
1989	22.8	15.9	0.2
1990	21.5	18.3	2.4
1991	22.7	16.0	1.7-
متوسط 84-1987	19.1	16.4	4.0
متوسط 88-1991	22.1	16.7	0.4

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائى – تقرير التنمية البشرية 1992م – الطبعة العربية ، ص51.

جدول رقم (12)

صافى تحويلات صندوق النقد الدولى إلى الدول النامية

السنة المالية	بليون دولار
1983	7.6
1984	5.6
1985	0.2
متوسط 83-1985	4.5
1986	4.3-
1987	7.9-
1988	7.8-
1989	7.5-
1990	4.2-
متوسط 86-1990	6.3-

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائى – تقرير التنمية البشرية ، 1991م،الطبعة العربية ، ص51.

obeikandl.com